فلسفة الميزان الصرفيِّ بين تقدير الأصل وتمثيل النطق

الأستاذ الدكتور عمر رشيد شاكر السامرائي

قسم اللغة العربية / كلية التربية / جامعة سامراء

المدرس المساعد نوال صالح مهدي

كلية هندسة العمليات النفطية / جامعة تكريت

المستخلص

عُني هذا البحثُ بالوقوفِ عند الأسس العلميّةِ التي دعتْ علماءَ العربيَّةِ إلى القولِ بفكرةِ الميزانِ في الدراساتِ الصرفية العربية، وقد كشف هذا البحثُ عن تلك الأسس من خلال بيانِ أحكام الميزان في الدرسِ اللغويّ العربي، وقد تبيّن أنَّ اختيارَ الميزانِ الصرفي وبناءَ أحكامِهِ كانَ يتوافقُ مع الطبيعة الاشتقاقية للعربية وأنَّ هذا الميزان كان الوسيلةَ الفضلى التي لجأ إليها العلماءُ السّابقون للتعبير عن التغيرات التي تصيب الكلمة العربية تعبيراً علميّاً مجرّداً ومختصراً فكان من كبرياتِ وظائفِ الميزان هو بيانُ الأصل المفترض والتغيراتِ التي تلحق الكلمة العربية، ومن أجلِ ذلك كانت هناك وقفةٌ خاصّةٌ عند حملة النقدِ التي وجهها طائفة من الدارسين المحدثين للميزانِ الصرفيّ ولا سيّما النقد الذي وُجِّه انطلاقاً من حقائقِ الدّرسِ الصوتيّ الحديثِ.

كلمات مفتاحية: الميزان الصرفي، أحكام الميزان، وتفسيرُها، المقطع الصوتيّ، نقد الميزان الصرفي.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/١١/٣٠ **تاريخ القبول:** ٢٠٢٤/٠٢/١٣

The Philosophy of the Morphological Paradigm between the Estimation of Origin and the Representation of Speech

Prof. Dr. Omer Rasheed Shaker
Department of Arabic Language / College of Education / University of Samarra
Asst. Lect. Nawal Salih Mahdi
College of Petroleum Processes Engineering / Tikrit University

Abstract

This research focuses on exploring the scientific foundations that prompted Arabic linguists to adopt the concept of "al-Meezan" (the Exegetical) in Arabic morphological studies. The study revealed these foundations by detailing the principles of "al-Meezan" in Arabic linguistic analysis. It became evident that the choice of "al-Meezan" and the formulation of its principles aligned with the derivational nature of Arabic. "Al-Meezan" served as the preferred method used by early scholars to express scientifically concise and abstract changes affecting Arabic words. One of the major functions of "al-Meezan" was to elucidate the presumed origin and the changes occurring in Arabic words. Therefore, the study also critically examined criticisms from contemporary scholars, particularly critiques originating from modern phonological analysis.

Keywords: morphological paradigm, rules of paradigm, paradigm rules explanation, phonological syllable.

Received: 30/11/2023 **Accepted: 13/02/2024**

المقدمة

كانت قسمٌ من الدراساتِ الصرفية الحديثةِ – وما زالت - تؤكّدُ أنَّ التراث الصوتيَّ العربيَّ لم يُعْنَ العنايةَ الكافيةَ بتوظيفِ الحقائق الصوتية في أثناء الدراسةِ الصَرفيّة، فالأبحاثُ التي صدرت قبل عقودٍ عديدةٍ أكدَت هذه الفكرة، وآزرتها الدراساتُ الصَرفيّة التي صدرت قبل سنواتٍ قليلةٍ.

وليس أدلَّ على ذلك من نصوص مستقاةٍ تمثل هذين الجيلين من الدراسةِ يؤكدان مثلَ هذه الحقيقة، فمثلاً يقول الدكتور الطيب البكوش في دراسةٍ له صدرت طبعتها الأولى سنة ١٩٧٣م: " ورغم أنَّ اللغويين العرب قد درسوا خصائص لغتهم الصوتية درسًا عميقًا طريفًا من جوانب عديدةٍ وتوصّلوا إلى نتائج يمكن الاحتفاظ اليوم بنسبةٍ كبيرةٍ منها فَإِنَّهُمْ لم يحسنوا استغلالها في مستوى التجويد، ولم يوفقوا كثيرًا في ربط الصّلةِ بين الصوتيات، و الصرفيات في العربيَّةِ، و كأنَما أعوزهم الخيال عن تصوّر الأصوات بمعزلٍ عن الكتابةِ فبقوا سجناء الخط المرئي"[١].

ثُمَّ يؤازر هذه الفكرة الدكتور فوزي الشايب في دراسةٍ له صدرت عام ٢٠١٤م، يقول في مقدمتها: " ولَكِنَّ من ينظر في المصنفات التقليدية يجد - وبكل وضوح- أنَّ هناك خللًا منهجيًا واضحًا يتمثل في أنَّ الصرف لم يعالج بوصفه خادمًا للنحو، ولا مخدومًا من الأصوات"[٢]، ورأى أنَّ بدءَ المصنفات اللغوية العربية بالنحو، ثُمَّ الصرف، ثُمَّ الأصوات، كان شاهدًا على ترتيب لموضوعات الكتاب على نحو يناقض الترتيب الطبيعي لموضوعات العلم، وتبين أنَّ القدماء لم يقفوا عند التلاحم، والترابط العضوي بين هذه المستويات الثلاثة، و أنَّها قد عُولجت وكأنَّها موضوعات مستقلة لا علاقة لأيّ منهما بالآخر(٣)، هذا ما رآه وعالجه في دراسته.

وقد كانت نظريةُ الميزان الصرفي واحدةً من الأبواب الصرفية التقليدية التي وجد فيها هؤلاءِ الدارسونَ المحدثون الموضع الواضح لِنقد مناهج القدماءِ في التمثيل للكلمةِ العربيّة، إذ وجد هؤلاءِ الدارسونَ أنَّ علماء العربيّةِ لم يراعوا البناءَ الصوتي للكلمةِ العربيّة، ووجدوا أنَّ هذا التمثيلَ المجرد للفظةِ العربيّةِ نظرَ في الأصول الافتراضية والصورة المتخيلة لهذه اللفظة من غيرِ مراعاة التكوين الصوتي أو مراعاة ما تقرُّهُ القوانين الصوتيّة لبناء الألفاظ.

وصار نقدُ الميزانِ الصرفي ومقولاتِهِ التراثية تقليدًا متبعًا في عددٍ من الدراساتِ الصرفية الحديثة التي عُنيت بدراسة الصرف على وفق ما تمليه قواعدُ علمِ الأصوات الحديث. ولكني أحسبُ أنَّ ثَمَّةَ قراءاتٍ أخرى ممكنةً لحقيقةِ هذا الذي سُمّي بنظرية الميزان الصرفيّ، قراءاتٍ تكشف حقيقة الفكرة التراثية للميزان الصرفي، وتسبر أبحاث القدماء كاشفةً الأسس التي دوّنُوها في تقرير حقائقهِ ومنطلقةً هذه القراءاتُ من الدرس الصرفي القديم نفسه، ومفهومهِ، ومادةِ موضوعِهِ ومحاولة أنَ تضع الحقائق القديمة والجديدةَ في موضعها المناسب من غير تعصب للقديم لأنه قديم، ولا انتصار للحديث لأنه حديث بل تمسك بالحقيقة العلمية، والرؤية المنهجية بعيدًا عن فكرة الصراع بين القدم والحَداثةِ أو الأصالةِ والمعاصرة.

ولئن وجد عددٌ من النُّقادِ الفرصة المناسبة لنقد التراث الصرفي انطلاقًا من مقولاتِ علم الأصوات الحديث، فإنَّ العلمَ اللسانيّ المعاصر قد أنشأ سلسلةً من المقولاتِ المعاصرةِ أعادت – أو تحاول أن تعيد- الاعتبار لسلسلة من المقولاتِ الصرفية التقليديّة انطلاقًا من هذا العلمِ المعاصر الجديد، ومن ذلك مقولة الميزان الصرفي.

وقد جاءت هذه الدراسةُ من أَجل أَنْ تستقري جوانبَ مختلفة ممّا له صلة بالميزان الصرفي وتستقري مواقف المحدثين الذين نقدوا هذا الميزان، منطلقين من حقائق علم الاصوات، وتستقري فكرة الميزان الصرفي ومقولاته النظرية والتفسيرية عند القدماء، وتستقري كذلك المقولات المعاصرة والأفكار التي ظهرت في السنوات الأخيرة فحاولت أن تعيد قراءة الميزان الصرفي قراءة جديدة تتناسب مع حقائق الأشياء القديمةِ والمعاصرة.

وقد جاءت خطة البحثِ قائمةً على المباحثِ الآتية:

١- المبحث الأول: مفهوم الميزان الصرفي عند المحدثين ونقده.

٢- المبحث الثاني: ظهور فكرةِ المقطع الصوتي بديلًا عن الميزان الصرفي عند المحدثين.

٣- المبحث الثالث: مفهوم الميزان الصرفي عند القدماء وتفسير أحكامِهِ.

٤- المبحث الرابع: تأييد نظرية الميزان الصرفي عند المحدثين.

وأرجو أن نكون- في هذه الدراسةِ- قد قدّمنا صورةً علميّةً لهذا التمثيل المجرّد الذي سلكه القدماءُ- أي: الميزان الصرفي – في دراسةِ الكلمةِ المفردة، وعالجتُهُ بحسب مقتضيات البحث العلمي الذي يقيم للقديم والجديد المنزلة العلمية الكاشفة للحقيقةِ المدروسةِ، بعيدًا عن ألوان التعصب والتحيّز.

المبحث الأول:-

مفهوم الميزان الصرفيّ عند المحدثين ونقدُهُ

سَلك الدارسونَ المحدثونَ مسالكَ خاصّةً في عرض مفهوم الميزان الصرفي عند علماءِ العربيةِ، وكان لهم منهج خاصٌّ في نقدهِ وتقويمهِ، ولأنَ هذه الدراسةَ صرفيةٌ صوتيةٌ تُعنى بأمرِ هذا المنهج الحديث في الدراسةِ الصرفية، لذا كان لابدّ من البدءِ بعرض مقولاتِ هؤلاءِ الدارسينَ المحدثينَ.

المطلب الأول: مفهوم الميزان الصرفيّ عند المحدثين

لا شَكَّ في أنَّ العنايةَ بوضع الحدود، وبيان المفاهيم في أول كلِّ دراسةٍ علميّةٍ كان من التقاليد التي تتبعها مؤلفات العلماءِ السابقين، ولم يَعدْ من أولويات كثير من الدارسين المحدثين الشروع أولاً بوضع التعريفات، وبيان حدود المفاهيم في أول دراساتهم العلميّة، وإن كنا لانعدم أنَّ نجد من المحدثين من يُعنى بمثل ذلكَ، ومن المواضع التي ظهر فيها مثل هذا التباين ما جاء في أثناء تناولهم لمبحثِ الميزان الصرفي.

فقد فَهِمَ الدكتور عبد الصبور شاهين – كما يتضح من فحوى نصوصِهِ - أنَّ الميزان الصرفي تمثيل قائمٌ على أساس مراعاةِ ما في الكلمةِ الموزونةِ من أصواتِ، فلما كان أكثر أحوال الكلمة مكوناً من ثلاثةِ أصول اصطلح على وضع ميزان مكون مَن ثلاثةِ أصول: الأصل الأول هو فاءُ الكلمة، والثاني هو عين الكلمة، والثالث هو لام

الكلمة، وإذا أخذت الصوائت القصيرةُ بالحُسْبان كان وزنُ مَثل: ضَرَبَ هو فَعَلَ على أساسِ أنَّ الموزون ستةُ أصواتٍ فكذلك الميزان[٤].

ثُمَّ تراعى القواعدُ الاخرى في وزن الكلمةِ من حيثُ زيادُتها على هذه الأصولِ الثلاثةِ، أو نقصانُها، وليس في عرض هذا شيءٌ جديد يدعو إليه، إذ هو المستقرٌ في تراثنا الصرفيّ، ولكنَّ الأمرَ الذي نلاحظهُ في عرض الدكتور عبد الصبور شاهين تَأكيدُهُ على المقابلةِ الصوتيةِ في أثناء تحديد وزن الكلمة، فضلا عن مؤاخذاته على طريقة القدماء في وزن الكلمةِ في بعض أحوالها على نحو ما سنرى في المطلب القادم إن شاء الله.

ويرى الدكتور شاهين الغرضَ من وزن الكلمة فيقول: " لأنَّ مَهمّةَ الوزنِ تقديرُ عناصرِ الكلمةِ على ما هي عليهِ فعلًا في الواقعِ النُّطقيّ، وتصويرُ كلّ تَغييرٍ في أصواتِها أو في مواقِعِها"[٥].

وسمّى هذا الوزنَ الوزنَ الصوتيّ، وقال: " ووزن الكلمةِ باعتبار أصواتها يقتضي منتهى الدّقّةِ في محاذاة الأصول بالأصول والزّوائد بالزّوائد "[٦].

ويبدو أنَّ الرؤيةَ الصوتيُّة كانت ممّا استند إليه جمهرةُ الدارسين المحدثين في بيان مفهوم الميزان الصرفي وإن ظهر ذلك في نصوص مختلفة، وأساليب تعبير متباينة، يقول الدكتور أحمد كشك- في بيان تعريف الميزان الصرفي-: "معيار يؤتى به لكي تُحَدَّدَ من خلاله هيأة الكلمة من عِدَّةِ أمور منها: الحركات والسكنات في الكلمة، ومعرفة الأصلي والزوائد والمذكور والمحذوف، والمتقدم، والمتأخر من حروفها عن ترتيبه الأصليّ، والمتأخر إلى آخر الرؤى الصرفية التي توضح الصيغة العربيَّة "[٧].

ويعرّف الدكتور عبد القادر عبد الجليل الميزان الصرفي فيقول:" إنَّمَا هو مقياس صوتي موحّد تخضع له كافة وحدات اللغةِ العربيةّ"[٨]، ونَصَّ على أنَّ من شروط هذا الميزان إلاّ يَزنَ (أو لا يُعيّرَ بحسب تعبيره) إلا ما كان له أصلٌ ثابت في اللغة من العناصر والمكوّنات الصوتية، وذا هيأة محدّدةٍ واضحةِ الصورة[٩]، ويقول:" والعربيّة لغة اشتقاقية معروفة بصيغ وحداتها القياسيّة ولكل صنف فيها من الحروف والأفعال والأسماء هيئة بنائية صوتية، تدرك من الوهلة الأولى عند التصويت بها وبمجرّد النظر إلى صيغتها الشكلية اللفظية"[١٠]. ويبدو أنَّ حديث الدكتور عبد القادر عبد الجليل عن (الحروف) هنا لم يكن الغرضُ منه دخول هذه الألفاظ اللغويّة في عملية الميزان الصوتي التي يتحدث عنها، إذ هو – مثلَ القدماء- لم يوردْ أوزانًا خاصة لمثل هذه الحروف، وليس أدلّ على ذلك من أنَّ أمثلتَهُ كانت خاليةً من حروف موزونةٍ، فالذي يبدو أنَّ حديثَهُ عنها جاء في معرض حديثه عن المكون الصوتي والهيأة المحددة لألفاظ اللغة، ولا شكَّ في أنَّ مثلَ هذه الألفاظ (الحروف) ذات مكوّن صوتي خاصٍ بها، وهيأة محددةٍ تأتي بحسبِها.

وانطلاقًا من الرؤية الصوتية للميزان الصرفيّ رأى بعض الدارسين المحدثين أنَّ المقابلةً الصوتية بين (الميزان) و (الكلمة الموزونة) تفرض أنَّ يُعبَّر عن بعض الأصواتِ اللغويّة بلفظها في الميزان حين وجدوا أنَّ لهذه الاصواتِ سلوكًا لغويًا تتمَيز به في اللغة على نحو ما نجد في موقفهم من الهمزة والواو والياء، فقد رأى بعض الدارسين

المحدثين كالدكتور الطيب الكبوش - وهو من متقدمي هؤلاءِ الدارسين الذين نَظروا إلى الميزان الصرفي نظرةً صوتية - التعبير عن هذه الأصوات بلفظها في الميزان يقول: "وقد رمزنا إلى حروف الفعل الثلاثة بالفاء والعين واللام كما هو الشأن تقليديًا و ذلك كلما كانت الحروف عادية، أما إذا كانت همزة أو واو أو ياء فإننا رسمناها كما هي سواءٌ أكانت أولاً أم وسطاً أم اخراً ".[١١]

واستنادًا إلى هذا الفهم الصوتي لوزن الكلمة يؤكد الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ رأيَه هو وزن الكلمة على ماهي عليه فعلًا لا على ما كانت عليه أصلًا، فوزنُ: رأى: فعا، ووزن قَال: فال[١٢].

المطلب الثاني: نقد المحدثين للميزان الصرفي عند المحدثين

كان هذا الفهمُ الذي شاعَ عند قسم من الدارسين المحدثينَ المرتكزَ الذي استُندَ إليه في نقد أحكام الميزان الصرفي في تراثنا اللغويَ، وقد مَرّ بنا أنَّ الأساسَ الصّوتي لفهم وظيفة الميزان الصرفي هو الذي دَفعَ الدكتور الطيب البكوش إلى التفرقة بينَ تمثيل الهمزةِ والواو والياءِ وتمثيل بقيةِ الأصوات اللغَويّةِ، حين قال: "وقد رمزنا إلى حروفِ الفعل الثلاثة بالفاء والعين واللام كما هو الشأنُ تقليديًا وذلك كلما كانت الحروف عاديّة , أما إذا كانت هَمزَة أو واو أو ياء فإننا رسمناها كما هي سواءُ أكانت أولاً أم وسطًا أم آخِراً "[١٣] فرمز لهموز الفاء:ء ع ل[١٤]، وللمثال الواوي: و ع ل[١٥] , وللمثال اليائي: ي ع ل[١٦].

وقدّم الدكتور عبد الصبور شاهين نصوصًا نقديّةً نظريّةً وتطبيقية كانت ذاتَ أثر واضح في الدرسِ الصرفي العربي الحديث، فهو يرى – كما نقلناً سابقًا – أن مهمة الميزانِ الصرفي هي تقدير عناصر الكلمة بحسب ماهي عليه، أي بحسب ما تنطق[١٧] لا بحسب ما كانت عليه الكلمةُ في أصلها المفترض. وكان لهذا الأصلِ النظريّ مظاهرُ تطبيقيةٌ عديدةٌ، فهو يرى أنَّ الصواب وزن الفعل المضعّف: مَدَّ، وشَدَّ، على وزن: فَعْل، أي لا توزن هذه الأفعال بحسب الأصل المفترض (كما هو عند الصرفيين) وهو فَعَلَ أو فَعِلَ، فمهمة الميزان الحقيقية هو تمثيل الكلمة بحسب واقعها النطقي لا بحسب أصلها المفترض[١٨].

ونقد الدكتور عبد الصبور شاهين أحكام الميزان الصرفيّ المتعلقة بموضوع القلب المكاني، ولم يأخذ بفكرةِ أن حدوثَ قلب مكاني في الكلمة الموزونة لابد أن يقابله حدوث قلب مثله في الميزان فهو يرى أنَّ الوزن الصحيح للكلمة نأى هو: فَعَا وليس فَلَعَ، كما يقول الصرفيون الذي يرون تقديم اللام على العين، إذ ذهب إلى أنَّ أصلَ نأى، هو نأيَ على وزن فَعَلَ na'aya ولكنَّ الذي حدث- عنده- هو سقوط الحركةِ المسببةِ للانزلاق وهو الياء نظرًا للصعوبة المقطعية فسقط من الكلمة لامُها، فصارت بوزن فَعَا[١٩]، والذي رَجَّحَ عنده الوزن على هذا النحو هو مقولتُهُ بأنَّ مهمة الميزان الصرفي هي تقدير عناصر الكلمةِ بحسب ماهي عليه في الواقع المنطوق.

وحين وَجَدَ أنَّ من علماءِ العربيَّة من أجاز وزنَ نحو: قال على فَالَ، اتخذ ذلك مستندًا فيما ذهبَ إليه، ولكنَّه عَقّبَ على ذلك ناقدًا فقال: " ولكن ينبغي أن يلاحظ القارئ الفرقَ بين رأيهِ[٢٠]، ورأينا، فهو يرى الألف في (قال)

بدلٌ من الواو في الأصل: قَوَلَ، ولذلك رأى جواز الوزن على الأصل وعلى البدل، ومع أنَّ البدل والمبدلَ منه كالشيء الواحد على ما رأى القدماء ونحن لا نرى صحة هذا الأساس لذي بُني عليه الجواز، فلا إبدالَ في الكلمة، ولكنه في الواقع سقوط عينها أصلًا، فيجب أن نوزن على ما تبقى من عناصرها"[٢١]. وخلص الدكتور شاهين إلى تسمية الوزن الصرفي بالوزن الصوتي، وهو يرى أنَّ هذا الوزن للكلمة يقتضي منتهى الدقة في محاذاةِ الأصول بالأصولِ، والزوائد بالزوائد، على نحو ما ذهب إليه في وزن الكلمات التي حدَث فيها قلب، أو في وزن الكلمة المعتلة[٢٢].

والذي نجده أنَّ فكرةَ رفضِ الأصولِ المفترضةَ كانت المشتركَ عند نُقاد الميزان الصرفيّ، يقول الدكتور ديزيره سقال:" ثَمَّةَ اقتراح صرفي لقياسِ الكلمة على أساس ماهي عليه بعد التحريك أو الحذف أو الزيادة أو التغيير أو ما إلى ذلك... ويعنى كلُّ هذا أنَّنا نزن الكلمة على ما هي عليه لا على ما كان أصلُها وفقًا للمقاييس الصرفيَّة التقليدية، فيسهل علينا أن نضبط قياسها الصوتيّ ضبطًا دقيقًا"[٢٣].

ورفض الدكتور فوزي الشايب ما عدَّهُ طريقةً في وزن الألفاظ بحسب أصولها التاريخية، ورأى أنَّ الصواب هو أن يمثل الميزان الموزون تمثيلًا صوتيًا، قال:" ذلك أنَّ الوزن في حقيقتِهِ تمثيل صوتي، ومرآة صادقة للموزون، ووزن المعلّ مثل " قال" على "فَعَلَ" فيه مخالفة ظاهرة للموزون، من حيث عددُ الأصوات، ومن حيث عدد المقاطع ونوعها، وهو في الحقيقة وزن للأصل التاريخي أي: البنية العميقة الغابرة لا البنية السطحية الحاضرة"[٢٤].

وانطلاقًا من ثنائية البنية السطحية والبنية العميقة المنحدرة عن اللسانيات التوليدية ورؤية الدكتور الشايب أنَّ الواجبَ في الوزن مراعاة البنية السطحية لا العميقة يقول:" لذا يجب التمسك بالظاهر أي بالبنية السطحية فقط عند الوزن وطريقة القدماء في التعامل مع المعتلات مبنية على أساس معاملة المعتل معاملة الصحيح تمسكًا منهم بمبدأ توحّد الأنظمة هذا علاوة على أنَّ التعامل مع الأصل التاريخي للمعتلات يُفْقد الوزن قيمته وفائدته الحقيقية ألا وهي التمييز بين الأصول والزوائد على وجه الاختصار، وتبيان ما طرأ على بنيتها من تغيّرات لحروفها بالحركة والسكون والحذف"[٢٥].

وَرَجَّحَ أنَّ وزنَ مثلِ: قائل هو فائل انطلاقًا من مقولةِ وزن البنية السطحية لا المجردة، وأنَّ الهمزة الموجودة في الميزان وفي الكلمة الموزونة لم تكن سوى صوتٍ وظيفي ظهر نتيجة تلاقي الحركات، إذ أصل الصيغة: قاِم qàim.

وهذا سياق صوتي مرفوض في العربيّة، وفيه بدءُ مقطع بصوت صائت، وهذا مخالف لقواعد بناء المقطع في العربية، فكان لابد من صوتٍ لغوي يعالج هذا الخلل في البناء المقطعي، فكان صوتُ الهمزةِ التي تمَّ تخليقُها لهذا الغرض[٢٦]. وتابع عددًا من الدارسين المحدثين تأكيدَ فكرةِ أنَّ الميزان الصرفيّ بحسب التراث اللغويّ العربيّ مخالفٌ للاستعمال، وأن مطابقته تفرض تماثلًا في القيم الصوتية، يقول الدكتور أحمد محمد عبد الدايم: " ولم يكن الوزن- كما هو واضح- موافقًا للاستعمال الذي يفرض علينا أن يكون أول الميزان في (قال) الفاءُ متحركًا بالفتحةِ الطويلة، كي يطابق أول الكلمة (فا)، وكان المنطق أن يكون الوزن (فَال). وهذا يفرض

علينا أن يكون عين الميزان متحركًا بالفتحة الطويلة - أيضًا - في الكلمة الثانية: سعى كي يطابقها وكان المنطق أن يكون: فعى"[٢٧].

ولم يكن النقد موجهًا إلى وزن الكلمات التي فيها صوائتُ طويلة وحدها, بل شمل هذا المنهج في النقدِ كلماتٍ أخرى حدثت فيها تحولاتٌ صوتيةٌ, وجرى منهج علماءِ العربية على وزنها بحسب أصلها نحو اصطبرَ, وازدجَرَ اللتين وُزنتا على: افْتَعَلَ, إذ رأى هؤلاءِ النقادُ تبعاً لمنهجهم أنَّ هذا الوزنَ كان بحسب أصل مفترض, لا بحسب ما تردُ عليه اللفظةُ في استَعمالِها السطحي, يقول الدكتور سعيد شواهنة - متحدثًا عما يؤخذ على النظرية الصرفية العربية-: "وكذلك اعتمدت على نظرية الأصل, بمعنى اهتمت بالبنية العميقة للكلمة دون النظر إلى ما يطفو على السطح من الاستعمال الحقيقي, واعتمدت على أصل مفترض بعيد عن الاستعمال اللغوي, ومن ذلك: اصطبر وازدهر وغير ذلك من البنى التي تتحول عن أصلِها المفترض إلى هيكلية شكلية وبنيوية نجمت عن التأثر والتأثير او التفاعل الصوتي الذي يؤدي إلى المماثلة أو التجانس بين مكونات البيئة الواحدة"[٢٨]، ومن مواضع النقد البارزة التي وجهها هؤلاءِ المحدثون للميزان الصرفي, هو أنَّه لا يتناول طائفةً من أصناف الكلمات العربيَة, كالمبنيات, مثل الضمائر، وأسماء الشرط والأسماء الموصولة، وأسماء الأفعال، والأفعال الجامدة، والحروف[٢٩], وذلك بحسب النظرية اللغويّة العربية التي ترى أنَّ مادة الصرف منحصرة في الأسماءِ المعربةِ والأفعالِ المتصرفةِ.

وقد كَرَّر غيرُ واحدٍ من الدَّارسين فكرةَ أنَ ممَّا يؤخذِ على الميزان الصرفي- بحسب طريقة عرضه وفكرته عند علماء العربيّة- صعوبة الاخذ به عند الناشئةِ والمتعلمين , بسبب استنادِه إلى فكرة الأصل المفتَرض التي يصعبُ استيعابُها عند الناشئة.[٣٠] فهو يساوي بين: نامَ, وباعَ, وذَهَبَ في الوزنِ[٣١]، والصواب أنَّ يُفرّق بينهما على حسب ما تمليه قاعدة المماثلة الصوتية ومراعاة البنية السطْحية، والاستنادُ إلى الصعوبةِ التي يتلقاها المتعلمون للميزان الصرفي في نقدِهِ وتقويمه فكرةُ بها حاجة إلى مناقشةٍ وتحليل، وهو ما سندونه في المبحث القادم إن شاء الله في أثناء عرض موازنةِ المحدثين بين الميزانينِ الصرفي والمقطعيّ، ولم يقف النقد عند بعض الدارسين في حدود الموقف من بعض قواعده التي رأوها غير منسجمةٍ مع المنهج اللغويّ الدقيق بل ذهب هؤلاءِ إلى النظر إلى الميزان الصرفي جملةً على أنه فكرة غريبةٌ عن التفكير اللغوي، يقول الدكتور نعمة رحيم العزاوي:" وواضح أن فكرة الميزان الصرفي هذه مجتلبة من نظر غير لغويّ، أساسُهُ قول المناطقة أن المادة جوهرٌ وعرضٌ طارئ عليه، وهي فكرةٌ ليست ممَّا تفسَّرُ به صيغ اللغة وكلماتُها"[٣٢].

المبحث الثاني: الوزنُ المقطعيّ بديلًا عن الميزان الصرفيّ

أمامَ هذا النقد الذي وجهه جمهرةٌ من الدارسين المحدثين للميزان الصرفي وأحكامهِ، وقواعِدِه التي تستند في مجملها إلى فكرة أن هذه الأحكام والقواعد لا تقوم على أساس التمثيل الدقيق للأصوات، فضلا عن

استبعاده أصنافًا عديدةً من أقسام الكلمة العربيّة، والصعوبة التي يواجهها المتعلمون في تعلم هذا الميزان أمام هذه السلسلة من الأفكار النقدية وَجَدَ غيرُ واحدٍ من الدارسين المحدثين أنَّ الطريقة الفُضْلى للتمثيل المجرد للكلمات هو في الوزن المقطعي، فاستند إليه ووجد – بعد الموازنة بينه وبين الميزان الصرفي- أنَّ الميزان المقطعي هو أولى بالاستنادِ إليه في الدراسةِ الصرفيّة.

المطلب الأول: مفهوم المقطع الصوتيّ:

ذهبَ بعضُ الدارسين المحدثين- ممّن عُني بنقد أحكام الميزان الصرفي- إلى الاشارةِ إلى فكرةِ تعدُّد الأوزان في الدراسةِ الصرفية، يقول الدكتور أحمد محمد عبد الدايم:" وتعدّدت الأوزان بتعدّد الفروع التي تستخدمها، فكان هناك الميزان الصرفي، والميزان التصغيري، والميزان العروضي، والميزان المقطعيّ"[٣٣]، وبعد أن عرضوا أوجه المؤاخذةِ والنقد للميزان الصرفي- ممّا درسناه في المبحث السابق أنشؤوا يؤكدون أنَّ الوزن الذي يناسب الدراسة الصرفية هو الوزن المقطعي لا الصرفي، يقول الدكتور أحمد كشك:" وهذا الوزن المقطعي قرين علم الأصوات ولم يَكُ بدعًا تمامًا على الثقافةِ العربيّة، فقد أحسَّ بعض العلماء بوزن كلمة: اضْطَرَبَ بُعدًا عن تصوّر مرضٍ غير مستعمل حيث وزنها بزنةِ (افْطَعَلَ) ولم يقل افتَعَلَ بناءً على أنَّ الطاء كان أساسُها المرْضي تاءً، ووزن كلمة "ازْدَجَرَ"على زنةِ(افْدعَل) فلم تسرْ إلا وراءَ الواقع اللُّغويّ المستعمل موازيًا له"[٣٤]، وقد عُني نُقادُ الميزان الصرفيّ ببيان مفهوم المقطع بعد أن أثبتوا فكرة الميزان المقطعي، وبَعد أنْ تنامت في دراساتهم فكرةُ تمثيل الكلمة مقطعيًّا بدلاً من تمثيلها بحسب قواعد الميزان الصرفي التقليدية، يقول الدكتور عبد الصبور شاهين:" والمقطع كما يجب أن يتصوره مزيج من صامتٍ وحركةٍ، يتفق مع طريقه اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي"[٣٥]، وبيَّن أنَّ كلَّ ضغطة من الحجاب الحاجز تنتج مقطعًا صوتيًا، يكون في أقلّ أحوالِهِ مكونًا من صامتٍ وحركةٍ"[٣٦] أي: صامتٍ وصائِت.

وعلى الرغم من أنَّ الدكتور عبد الصبور شاهين يسمي الوزنَ الصرفيّ التقليدي: الوزن الصوتيَّ، لأنه يقوم على أسَاسِ مقابلةِ الأصلِ بالأصلِ، والزائد بالزائد، فإنَّ تطبيقات دراسته في كتابه: المنهج الصوتي للبنيةِ العَربيَّة، تبين أنه يستند إلى الوزن المعتمد على المقطع - ويسميه الوزن الإيقاعي- في التحليل الصوتي لبنية الكلمةِ العربيَّةِ، يقول:" وأما اعتبار الإيقاع فهو مرتبط بنوع المقطع وتوزيعه داخل الصيغة الموزونة، ولذلك لا ينظر فيه إلى المحاذاة اللازمةِ في الوزن الصوتي بل إلى محاذاةٍ أخرى، وهي مقابلة المقطع القصير بقصير مثله، والطويل المقفل بمثله، والمفتوح بنظيره في الميزان، دون نظر إلى عناصر المقطع الواحد من الأصول، والزوائد".[٣٧]، ولاشَكَّ في أنَّ الانطلاق من هذا المفهوم للمقطع، والنظر في فكرةِ الوزن الإيقاعي الذي تحدّث عنه الدكتور شاهين يكشف عن وسيلةٍ تعليميةٍ أقرب تناولًا، وأكثر سهولةً بالنسبة للمتعلمين، فهو يقوم على أساس احتساب التماثل والتوافق بين المنحى الفسلجي للغة وهو ضغطة الحجاب الحاجز، والتكوين البنيوي

للكلمة الموزونة، إذْ كلٌّ ضغطةٍ صدريةٍ توافق مقطعًا واحدًا في الكلمة المتكونة، ولا نريدُ أنْ نقفَ عند تقويم تعريف الدكتور عبد الصبور شاهين للمقطع[٣٨]؛ لأنَّ الذي نريدُ تأكيده هنا هو أنَ مفهوم المقطع عنده كان متوافقًا مع اجراءتِهِ العلمية في وزن الكلمةِ من الناحيةِ الإيقاعيّة، ويكادُ يكون الدكتور شاهين متفردًا بين مَنْ سَبقَه ومن جاء بعده في تحديد مفهوم المقطع، ثم بناء اجراءات علمية بحسب هذا المفهوم ذلك بأنّنا نجدُ آخرين لم تكتمل عندهم سلسلةُ البناء العلمي للفكرة بدءًا من المفهوم وانتهاءً بالتطبيق، فالدكتور الطيب البكوش – مثلًا- يعرّف المقطع قائلًا:" المقطع هو الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت(غلقًا كاملًا أو جزئيًا) فهو إذن أبسط وحده نطقية"[٣٩]، ويستند هذا التعريفُ إلى النظر في الجانب الفسلجي الخاص بحركة أعضاء النطق عند تكوّن سلسلة من الأصوات اللغويّة في أثناء ابتناء الكلمة، وعلى الرغم من ظهور (المقطع) مقولةً رئيسة في المشروع الصرفي عند الطيب البكوش فإنَه لم يدخل عنصرًا مؤسسًا لطريقة وزن الكلمة عنده، ذلك بأنه تَبِعَ الطريقة التقليديّة في وزن الكلمة كما ذكرنا سابقًا، وخالفها فقط فيما إذا كان حرف من حروف الكلمة الموزونة همزةً أو واوًا أو ياءً إذ عبَّر عنها بلفظها سواءٌ أكانت أولًا أم وسطًا أم آخِرًا، ولا شكّ في أنَّ مفهوم المقطع الذي أثبته لم يكن له أثر في ذلك الاختيار[٤٠].

ويعرف الدكتور أحمد محمد عبد الدايم المقطع فيقول:" هو أَصغرُ كتلةٍ نطقيةٍ يمكن أن يقف عليها المتكلم"[٤١]، وانطلاقًا من هذا الفهم لفكرةِ المقطع دعا الدكتور عبد الدايم إلى أن يكون الوزن المقطعي بديلًا عن الوزن الصرفي التقليدي ذلكَ بأنَّ النظر إلى أنَّ المقطع هو أصغر كتلةٍ نطقية يسوّغ وزنَ أيةِ كلمةٍ في الدراسةِ الصرفية، سواءٌ أكانت اسمًا أم فعلًا أم حرفًا، وهذا خلاف ما عليه الوزن الصرفي التقليدي الذي لم يكن يُخْضِع للتمثيل المجرّد (الوزن) إلا ما يسوغ دراسته في الصرف كالأسماء المعربةِ، والأفعالِ المتصرفةِ، وهذا ما سنفصل القول فيه في المطلب القادم إن شاء الله. والذي أحسبُهُ أنَّ هذه التعريفات التي قُدّمت في بيان مفهوم المقطع في أثناء الدراسةِ الصرفية الحديثة كانت تمثل تطوّرات متتابعةً لمراحلَ علميّةٍ خاصّةٍ ببيان هذا المفهوم، ولعلَّ الدارسة الصوتية الدقيقة قادرةٌ على أن توجِّه مؤاخذاتٍ ونقدًا علميًّا لمثل هذه التعريفات. وأحسبُ أنَّ التعريف المذكور سابقًا الذي قّدمه الدكتور أحمد محمد عبد الدايم كان أكثرها عرضةً للنقد، ذلك بأنَّه وظف ألفاظًا واستعمل مصطلحاتٍ خاصة بهِ في التعريف لم يعمد إلى تحديدها، أو لم يعمد الدرس الصوتي الحديث إلى إيرادها في أثناء بيان مفهوم المقطع، فقد استعمل مصطلحات أصغر كتلة نطقية، ويمكن أن يقف الخ، ومثل هذه الألفاظ قد تختلط أو تشترك مع ألفاظ ومصطلحاتٍ أخرى ترد في موضوعات صوتية معروفة كالفونيم الذي يراه دارسون آخرون بأنه أصغر وحدةٍ صوتية[٤٢].

فقد تختلط على القارئ قولهُ: "أصغر كتلة صوتية بقول معرّفي الفونيم بأنه أصغر وحدة صوتية، وإن كان الدكتور عبد الدايم يستعمل مصطلح كتلة إلا أنه لم يعمد إلى بيان مفهومِها هنا أيضًا. وجاء في تعريف المقطع

عنده- أيضًا- مصطلح الوقف ولا شكَّ في أنَّ هذا المصطلح قد يختلط بمصطلح الوقف المعروف في الدرس اللغوي العام الذي يعني السكوت عن النطق مطلقًا.

وأمام هذا التنوع والاختلاف في عرض مفهوم المقطع في الدراسات الصرفية الحديثةِ فاني أجد أنَّ ثَمَّةَ مفهومين للمقطع يمكن الاستنادُ إليهما والنظر إلى أنهما أكثر ملاءمةً مِمّا سَبَق للدراسةِ الصرفية الصوتيّة، أما الأول فهو تعريف الدكتور حسام سعيد النعيمي الذي يقول فيه:" المقطع وهو وحدة صوتية تبدأ بصامت يتبعه صائت وتنتهي قبل أول صامتٍ يرد متبوعًا بصائت، أو حيث تنتهي السلسلة المنطوقة قبل مجيء القيد [٤٣]".

وأما الثاني فهو تعريف أستاذنا الدكتور غانم قدوري الحمد الذي يقول فيه:" والمقطع مجموعةُ أصوات تُنْتَجُ بضغطةٍ صدريةٍ واحدةٍ تبدأ بصوتٍ جامدٍ (صامت) يتبعه صوتٍ ذائب (صائت) قصير أو طويل، وقد يأتي متبوعًا بصوت جامد أو اثنين، ويكون الصوتُ الذائب فيه قمةَ الإسماع بالنسبةِ إلى الأصواتِ الأخرى التي يتألف منها المقطع"[٤٤].

والمفاهيم التي يتضمنها هذان التعريفان ليست متقاطعةً أو متخالفةً، فالقراءة التحليلية المتأنية تكشف تقاربهما، ولكني أحسب أنَّ لكل تعريفٍ ما يميزه أما تعريف الدكتور النعيمي فهو ذو طابع وصفي دقيق للسلسلة الصوتية المسماة بالمقطع فضلاً عن أنَّ الأخذ به في أثناء الدراسةِ التطبيقية والتحليل المقطعي للكلمةِ ميسرٌ للمتعلّم، والباحثِ على وفق ما بينته لنا تجربتنا الخاصة في تدريس المقطع الصوتي، فهو قريب من الدراسةِ الصرفية الصوتية الحديثة.

وأما تعريف أستاذنا الدكتور غانم قدوري فهو قد جاء بعد نقد أبرز التعريفات المعاصرة للمقطع وتقويمها، وبعد أن سَجَّل عليها ما رآه مؤاخذةً، وجاء تعريفه بعد تجاوز نقاط الضعف على نصوص من سبقه من الأصواتيين العرب المحدثين فضلاً عن الميزةِ الرئيسة لهذا التعريف وهو مناسبتُهُ للدراسة الصوتية الخالصة، إذ إنّه يقوم على أساس توظيف الجوانب الأساسية في تكوين مفهوم المقطع وهي النطقية، والفيزيائية، والوظيفية، وهي ما لم تتوفر في غيره ممّا كان يستند إلى جانبٍ واحدٍ أو جانبين منها[٤٥].

المطلب الثاني: توظيف التحليل المقطعيّ بديلًا عن الميزان الصرفيَ

بعَد أن استقرَّ في مؤلفات الدارسينَ المحدثينَ هذه المفاهيم (المتعدّدةُ) للمقطع، وهذا النقد الموجّه للميزان الصرفي في أحكامهِ التقليديّة رأى هؤلاءِ الدارسونَ أنَّ مهمة الوزن هي تقدير العناصر الصوتية للكلمة الموزونة، وتصوير الكلمةِ بحسب ما هي عليه في واقعها المنطوق لا المفترض[٤٦]، وتجنّبُ كلّ محاولةٍ لتمثيل الكلمة بحسب ما كانت عليه من أصول مفترضة[٤٧]، وتجاه هذه المعايير لم يجدْ هؤلاءِ النّقادُ في الميزان الصرفيّ الوسيلة الفُضْلى لتمثيل الكلمة ووزنها يقول الدكتور أحمد محمد عبد الدايم:" ولم يكن الوزن ... موافقًا للاستعمال الذي يفرض علينا أن يكون أولُ الميزان في قال: الفاءَ متحركًا بالفتحة الطويلة، كي يطابق أول

الكلمة: فا، وكان المنطق أن يكون الوزنُ فال، وهذا يفرض علينا أن يكون عين الميزان متحركًا بالفتحة الطويلة- أيضا - في الكلمة الثانية: سعى كي يطابقها، وكان المنطقُ ان يكون: فعى"[٤٨].

ويُعدّد الدكتور سعيد شواهنة ما يؤخذ - في نظره - على النظرية الصرفية العربية وكان منها ما له صلة بالميزان الصرفي فقال:" وكذلك اعتمدتْ على نظرية الأصل بمعنى اهتمت بالبنية العميقة للكلمة دون النظر إلى ما يطفو على السطح من الاستعمال الحقيقيّ واعتمدتْ على أصل مفترض بعيد عن الاستعمال اللغويّ من ذلك: اصطَبر، وازدهر وغير ذلك من البنى التي تتحول عن أصلها المفترض إلى هيكلية شكلية وبنيوية نجمت عن التأثر والتأثير أو التفاعل الصوتي الذي يؤدي إلى المماثلة أو التجانس بين مكوّنات البيئة الواحدة"[٤٩]، أي إنَّه يرى أن يظهر أثر مثل هذا التفاعل في الميزان أيضًا، فيكون الوزن افْطَعلَ، وافْدَعَل، لا أفتَعَلَ كما يقول الصرفيون.

ورأى هؤلاءِ الدارسون - أيضًا - أنَّ الميزانَ الصرفيّ بقواعده التقليدية قد غَضَّ النظر عن مكوّنٍ رئيسٍ من مكونات الكلمة العربيّة وهو الصوائت يقول الدكتور سعيد شواهنة:" وبما انَّ اهتمام القدماء كان منصبًا على المكون الهيكلي للبنية اللغويّة، أي: على الصوامت فجعلوا الميزان من ثلاثة صوامت (ف، ع، ل) وجعلوا الحركات الصوائت لواحقَ للصوامت فلم تدخل في المعيار اللغويّ على الرغم من أنَّها تكوّن شِقًّا رئيسًا في المنظومة الصوتية العربيّة"[٥٠].

والذي أحسبُهُ هو أنَّ هذه الرؤى النقديَّة قد أنتجت صورةً ساذَجة لوزنِ الكلمةِ، وتمثيلها المجرد، فأية فائدةٍ ترتجى من الناحيةِ التحليلية الخالصة من القول:

- إنَّ وزنَ: قال هو: فال
- ووزن: سعى هو: فَعى
- ووزنَ: اصطبَر هو: افطَعَل
- ووزن: اذْدَكَر هو: افْدّعَلَ
- وزن: يَقُول هو: يَفُول
- وزن: يخافُ هو: يفالُ

انطلاقا من فكرةِ أنَّ في الكلمة الموزونة أصواتًا يجبُ أنْ تُمَثَّلَ بعينها في الميزان فإذا كانَ هذا الاتحادُ واجبًا بين الوزن والموزون وانطلاقًا من هذه الرؤية الصوتية الشكلية فمِمّا لا شَكّ فيه أنَّ الميزان الصرفي لا يفي به بمثل هذا المطلب العلميّ عند هؤلاءِ النقاد.

وسواءٌأرأينا هذه الصورةَ من وزن الكلمةِ صورةً ساذجةً أم متماشيةً مع قواعد البحث الصوتي الحَديثة فإنَّ هذه الأحكامَ الجديدة للميزان هي التي رجَّحها هؤلاءِ الباحثونَ، ورأوها الصورةَ السليمةَ لوزنِ الكلمةِ بعيدًا عن

محاولاتِ البحث عن الأصولِ المفتَرضةِ، ووجوب تمثيلها في الوزن على نحو ما كان يقوله القدماءُ، من أجل ذلك اتَّجه الدرسُ الصرفيُّ الصوتيُّ الحديثُ إلى الوزنِ المقطعي بديلًا عن الميزان الصرفي التقليدي، يقول الدكتور أحمد كشك: " هذا الوزن المقطعي قَرينُ علم الاصواتِ، ولم يكُ بدعاً تمامًا على الثقافةِ العربيَّةِ، فقد أحسَّ بعض العلماء بوزن كلمة: اضْطَرَبَ بُعداً عن تصوّر مرضٍ غير مستعمل، حيث وزنها بزنةِ (افْطَعَل)، ولم يقل: افْتعلَ، بناءً على أنَّ الطّاء كان أساسُها المرضي تاءً ووزن الكلمة: ازدَجَرَ على زنة (افْدَعَل) فلم يَسرْ إلا وراءَ الواقعِ اللغويّ المستعملِ موازيًا له"[٥١].

فالفكرة المستخلصة من هذا النَصِّ هو أنَّ واجب الميزان أن يكون منطلقًا من مقولاتِ علم الاصوات، وأنَّ أصوات الموزون يجبُ ان تمَثَّل في الميزان مراعاةً لواقعٍ لغويّ يفرض مثل هذه المقولَة.

وإذا كان الميزانُ الصرفيُّ يستبعد أقسامًا متعدّدَةً من الكلمات العربية على وفق ما تمليه طبيعة المادة المدروسة في التراث الصرفيّ، فإنَّ الوزنَ المقطعي لا يستَثنى قسمًا ويبقى آخر بل كلُّ أقسام الكلمة خاضعةٌ للوزن المقطعيّ، يقول الدكتور سعيد شواهنة: " أما الميزان المقطعي فكل قطاعات اللغة صالحة للدراسةِ لا يستثنى منها شيئًا انطلاقًا من مقاطعها الصوتية، فكلمةٌ مثلُ (عَنْ) ميزانها المقطعي: an' (ص ح ص)، ومثلها (لم)، ومثلها (هَلْ)، والفعل (ليس) lay\sa مكونة من مقطعين صوتيين وهكذا"[٥٢]. وحتى تكتمل صورةُ البحثِ العلمي عند هذا النفر من الدارسين المحدثين انشأوا يدونون فروقًا بين الميزان الصرفي والميزان المقطعي يعزّز ما يُرجِّح عندهم من ميل نحو وزن الكلمة بحسب ما تمليه عليهم قواعدُ المقطع في العربيّة، وقد عُني غير واحدٍ من هؤلاءِ بالتماسِ مثل هذه الفروق التي كان من أبرزها[٥٣]:

١- يعتمد الوزنُ الصرفيّ على فكرة الأصول ويجعل المثالَ المفترضَ أساسًا حاكمًا، أما الوزنُ المقطعيُّ فيرفض هذه الفكرة، ولا ينظر إلا إلى الواقع المستعمل فعلًا.

فالوزنُ الصرفيُّ للفعل (نامَ) هو: فَعَلَ، مفترضًا أنَّ الأصلَ هو نَوَمَ، فقلبت الواوُ الفًا، ووزنها يكون بحسب أصلها، أما وزنها المقطعيّ فهو: فالَ، فالمقطع لا يرى بعد الفاء إلا صائتًا طويلًا هو الألف فيمثله في الميزان من غير افتراض.

٢- الوزنُ الصرفيّ جاء طوعَ فكرة علماء الصرف الذين يرونَ أنَّ الدراسة الصرفية لا تتناول إلا أقسامًا محددةً من الكلمات العربيَّة، وهي الأسماء المتمكنة المعربة، والأفعال المتصرفة، أما الميزان المقطعي فهو يرى أنَّ كلَ كلمةٍ يمكن أنَّ تخضع للوزن إذ هو يقوم على أساس احتساب العناصر الصوتية المكونة للكلمةِ، وغضّ النظر عن أصلِ الكلمةِ وصورتها المفترضة.

٣- أكّدَ غيرُ واحدٍ من هؤلاء الدّارسين وكرَّرَ ذلك أنَّ ثُمَّةَ صعوبةً يواجهها الناشئون والمتعلمون إذ يتلقّون أحكام الميزان الصرفيّ، فالفرض والمقابلة لا يستوعبُهُ الصغير بيسر وسهولةٍ.

أما الوزن المقطعي فهو وسيلةٌ ميسرةٌ، ويدركُها المتعلُم من غير مشقةٍ، بل جَعَلَ هؤلاءِ الدارسون هذا الفرق بين الميزانين أهمَّ الفروقِ وجوهرَه، يقول الدكتور سعيد شواهَنة: " ومن الفروقات الجوهرية بين الميزانين أنَّ

الميزان الصرفي في تعامله مع الأصول يولد صعوبة لدى الناشئة في تعليم اللغة حيث يساوي بين (نام) و (باعَ) وذهبَ فهي عنُده: فَعَل في حين نجد الميزان مقطعي يختلف عما جاء به الميزان (أي: الصرفي)، والمقاطع الصوتية توضح ذلك"[٥٤].

بل رأى الدكتور سعيد شواهنه أنَّ وزن الكلمة بحسب النظام المقطعيّ أيسر في نشر العربيّة، ويُمَكِّنُ المتعلمَ غيرَ الناطق بالعربيَّة من فهمها، فيجعل هذه اللغةَ اسرَعَ انتشارًا، إذ الذي يهم غير العربيّ عند تعلم العربية هو الاستعمال اللغوي لا الأصولُ المفترضة، فضلًا عن ذلك فإنَّه يرى أنَّ غير الناطق بالعربيَّةِ يستطيع من خلالِ البنى المقطعية أنَّ يَحدّدَ مقاطع البنية بحسب مقاطعها الصوتية المتمثلة للمنطوق[٥٥].

والذي أّحسبه أنَّ هذا الذي استندت إليه طائفةٌ من الدارسين المحدثين في نقد أحكام الميزان الصرفي ثم انتهوا إليه من نتائج وأحكامٍ وترجيحٍ للأخذ بأحكام الميزان المقطعيّ به حاجةٌ إلى تقويمٍ ومناقشةٍ وتحليلٍ، بل قد لا أكون مغاليًا إنّ قلت إنّ به حاجةً إلى نقد علميّ، والنظر في نصوصهم وأفكارهم التي عرضناها يؤدي إلى القول إنَّ هذا النقد يمكن أن يدور حولَ المواضع الآتية:

١- سبقتِ الإشارةُ أنَّ أحكام الميزان المقطعي كانت في جانب منها صورةً ساذَجة للتحليل الصوتي، فَما الدقَّةُ العلميةُ المرتجاةُ من القول إنَّ (قال) على وزنَ: فالَ، وإنَّ (سعى) على وزن: فَعى، مثلًا، وما دام التماثل الصوتي حاصلًا بين الكلمة الموزونة ووزنها، فالاكتفاءُ بالكلمةِ دون أن توزن يحقق الدراسة العلمية الصرفية المطلوبة، فالوزن في هذه الحالة لا يكشِفُ عن أي تغير أو أصول أو تحول يَخصُّ الكلمة الموزونة، وإن كان هؤلاء النقاد لا يرون أنَّ من مهمة الوزن تحقيق ذلك.

٢- استند عدد من هؤلاءِ النقاد إلى مفاهيم غير مكتملة من الناحية العلمية للمقطع الصوتيّ، على نحو ما رأينا مثلًا عند الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، فضلًا عن أنَّ بعضهم لم يصْدُرْ – في وزنِهِ وتحليلِهِ - عن تعريف محدِّد للمقطع الصوتي يوجه مسار الدراسةِ والنقدِ عنده على نحو ما نجد عند الدكتور سعيد شواهنه، والذي أحسبُهُ أنَّ هذا خللٌ في منهج البحثِ والتفكير العلميين يجب أنَّ يُعالَجَ.

٣- التأمل في الأصل العلميّ لمقولات هؤلاءِ النّقاد يكشف أنهم قد تأثروا بمقولات الدرس البنيوي الحديث، فقد تكرر في نصوصهم الحديث عن الواقع اللغوي، وعن رفض الأصول الافتراضية، وهي - لا شَكَّ - مقولاتُ المنهج البنيوي الحديث، من أجل ذلك رأينا تحوّلًا أو تغيرًا في مواقف عددٍ من الدّارسين المحدثين تجاه مقولات الميزان الصرفي حين شرعت مناهج لسانيه جديدةٌ في الظهور كاللسانيات التوليدية، على نحو ما سنرى في المبحث الرابع من هذه الدراسةِ إن شاء الله.

٤- رأينا كيف أنَّ غير واحدٍ من هؤلاءِ النقاد ذَهَبَ إلى أنَّ من الفروق الجوهرية بين الميزانين الصرفيّ والمقطعيّ صعوبة تلقي المتعلمين لأحكام الميزان الصرفي، وسهولة تلقيهم لأحكامِ الوزنِ المقطعيّ.

والاستنادُ إلى موقف المتعلمين من تلقي المباحث العلمية، والنظر في قدرتهم على استيعاب المسائل ومناهج العلوم وجعل ذلك حكمًا على قواعد العلم ومناهج البحث عند القدماء، نقول إنَّ الاستناد إلى ذلك كان فكرةً تردّدت عند غير واحدٍ من الدارسين المحدثين قبل ظهور نقاد الميزان الصرفيّ، ويبدو أنَّ الأستاذ إبراهيم مصطفى كان من أوائل الدارسين المحدثين في القرن العشرين ممَّن أشار إلى موقف المتعلمين، يقول: " أطمعُ أن أغيِّرَ منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفعَ عن المتعلمين إصْرَ هذا النحوِ، وأُبْدِلَهُم منه أصولًا سهلة يسيرة تقربهم من العربيةِ وتهديهم إلى حظٍّ من الفقه بأساليبها"(٥٦)، ويقول أيضا:" اتصلتُ بدراسة النحو في كلِّ معاهده التي يدّرس فيها بمصر، وكان اتصالًا طويلًا وثيقًا، ورأيت عارضة واحدة لا يكاد يختص بها معهد ولا تمتاز بها دراسةٌ عن دراسةٍ هي التبرم بالنحو، والضجرُ بقواعِدِهِ وضيق الصدر بتحصيله"(٥٧).

ولكن الاستنادَ إلى الصعوبة التي يجدها المتعلمون في تلقي قواعد العربيّةِ، وجعل ذلك أساسًا في النقد والتقويم كان خللًا منهجيًّا نبَّهَ عليه باحثون آخرون، يقول الدكتور عز الدين مجدوب- متحدثًا عن اعتماد إبراهيم مصطفى على الصعوبات التي يواجهها المتُعلمون وجعلِها مرتكزًا في مشروعه النقدي للنحو العربي -: "ولكنَّ هذه الصعوباتِ ليست دليلًا علميًّا في حَدّ ذاتِها على عدِمَ كفاية ذلك النحو المعتمد، فإن أريد إثبات عدم ملاءمة تلك القواعد النحوية للخصائص الحقيقية لذلك اللسان الموصوف وجب إثبات ذلك بالرجوع إلى مقتضيات وصف الألسنة البشرية، أي جملة فرضيات متناسقة أو نظرية علمية (هي التي نسميها علم اللسانيات)، وهذا يقضي بتوضيح هذه الأسس والفرضيات"(٥٨).

والأمرُ نفسه نؤكده في باب الميزان الصرفيّ، فإنَّ نقد أحكامِه لابُد أن يصدر عن نظرية علميّة واضحة المعالم فضلًا عن أنَّ تقديم بديل لهذا الميزان كالميزان المقطعي لابدَّ أن يصدر – أيضاً - عن نظريه ملاءمةٍ لقواعَد اللسانِ العربي وأصوله التاريخية والتحولات التي قد تمرُّ به في مفرداتِهِ أو ألفاظه، لا أن نجعل من صعوبة تلقي المتعلمين للقواعد العلمية أو سهولتها عليهم حكمًا في رفض نظريةٍ أو قبولها.

٥- والأسلوب المنهجي الذي اشترك فيه نقادُ أحكام الميزان الصرفيّ هو أنهم لم يكونوا يوثقون مادة بحثهم في أحكام الميزان الصرفي من مصادر علماء العربية، ولم يكونوا ينظرون في نصوص علماء العربية الشارحة لأحكام هذا الميزان، أو المبينة لعللها ؛ ولأنَّ هذه مسالة رئيسة في منهج البحث العلمي رأيتُ أن أخصص لها مبحثًا مستقلاً وهو المبحث القادم إنْ شاء الله.

المبحث الثالث

مفهوم الميزان الصرفيّ عند القدماء وتفسير أحكامِهِ

انتهينا في المبحثِ السابق إلى تسجيل مؤاخذة علميةٍ على المشاريع اللغّوية الحديثةِ الناقدةِ لأحكام الميزان الصرفيّ، وقلنا إنَّ أبحاث أولئك النقاد كانت تتسم بخلل منهجيَّ واضح، وهي أنَّها لم تكنْ تنظر في نصوص عُلماء العربية التي شَرَحَت مفهوم الميزان الصرفيّ، وحّددت وظيفته، وفَسّرت أحكامَهُ أو عللها، والذي بدا هو أنَّ جمهرة من هؤلاءِ الدارسين كانوا ينتقدون ما تلقَّوه من أحكام وتطبيقات من غير نظر منهم في أصول النظرية، وتفاصيل أحكامها، والتفسيرات المحيطةِ بهذه الأحكام، ومن أجل ذلك كانَ النظرُ في مدّونات علماء العربية والوقوفُ عند فكرتهم عن الميزان الصرفي وأحكامِهِ ضرورةً منهجيّه يقتضيها منطق البحثِ العلميّ السليم.

المطلب الأول: مفهوم الميزان الصرفيّ عند القدماء

لم تتضح عند القدماءِ نصوصٌ يبينون فيها حَدَّ الميزان الصرفيّ ويدونون من خلالها تعريفًا له، ولكنَّ النظر في مجمل نصوص هؤلاءِ العلماء يبين أنَّ مفهوم الميزان عندهم كان يقوم على أساسِ النظر إليه على إنه وسيلة للكشف عن أصولِ الكلمة والزيادةِ فيها، يقول ابن جني (ت ٣٩٢ هـ):" اِعلم أنّه[٥٩] إنّما يريد بقوله :الأصل: الفاء والعين واللام، والزائد :ما لم يكن فاءً ولا عيناً ولا لاماً مثالُ ذلك قولك: ضَرَبَ. فالضادَ من ضَرب فاءُ الفعل، والراء عينه، والباءُ لامُهُ فصار مثالُ: ضَرَبَ: فَعَلَ، فالفاء: الأصلُ الأول، والعين: الأصل الثاني، واللام الأصل الثالث"[٦٠].

وتداول علماءُ العربيَّة فكرةَ أنَّ الغرضَ من الميزان الصرفيّ هو بيان هذا الأصلي والزائد، في الكلمةِ، وليس البحث في التطابق الصوتيّ بين الكلمةِ الموزونة، والميزان، فحين قال ابن قتيبة (٢٧٦ هـ):" طعامٌ مَنُوف تقديره: فَعُوَل، ولا يقال: مَأيوف، ولا مأووف"[٦١]. عَقّبَ عليه ابن سيد البطليوسي(ت:٥٢١هـ) قائلًا:" كذا وَقَعَ في كثير من النسخ، ومَؤوف ليس وزنه فعولًا؛ لأنَّ الميم في أوله زائدة، والوجه في هذا أن يقال: إنه لم يرد حقيقة وزن الكلمةِ، وإنَّما أرادَ تمثيلها بما يشاكل لفظها، والنحويون يفعلون مثل هذا كثيرًا، ألا ترى أنَّ الخليل جعل أمثلة التصغير ثلاثة: فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل، وقد يجيءُ من أمثلةِ التصغير ما ليس على هذا الوزن نحو: ضُوَيْرب في تصغير: ضارب وأُحيمر في تصغير أحمر، فُعلم بذلك أنه لم يرد حقيقة الوزن، إنَّما أراد المماثلة في الصورة وتعادل السواكن والمتحركات"[٦٢].

ونَصُّ البطليوسيّ صريحٌ في أنَّ علماءَ العربيَّة رأوا أنَّ مفهوم الميزان الصرفيّ يدور في جانب رئيس منَه على بيان الأصلي والزائد وليس من وظيفته إقامة التطابق الصوتيّ الذي استعمل له البطليوسي عباراتٍ دقيقةً ومصطلحاتٍ زائدةً وهي: المماثلة في الصورة والمشاكلة في اللفظ والمعادَلة في الحركات والسكنات، إذ رأى أنَّ ذلك كلَّه ليس من وظيفة الميزان الصرفيّ، ولعلّه يكون من وظيفة صورٍ أخرى للكلمةِ كالوزنِ التصغيريّ.

وحين نقولُ إنَّ مفهومَ الميزان الصرفيّ ووظيفتَه عند علماءِ العربية كان يقوم- أو كانا يقومان- في جانب رئيس من ذلك على معرفة الأصلي والزائد، فإنَّ ذلك لا يعني أنَّ علماءَ العربيَّة قد قصروا الميزان الصرفيّ على بيان هذه الوظيفةِ بل رأوه وسيلةً للتعبير عن التغيرات الأخرى التي تصيب الكلمة، يقول رضيُّ الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ): "لأنَّ الغرضَ الأهمَّ من وزن الكلمة معرفة الأصول وما زيد فيها من الحروف، وما طرأ عليها من تغيرات لحروفها

بالحركة والسكون"[٦٣]، ولا شَكَّ في أنَّ هذا التغيرات كانت تعني الحذف، وتقديم الحروف أو تأخيرها، وهو ما عرف بالقلب المكاني، فضلًا عن التغيرات التي تصيب الكلمة العربيّة ممَّا عرف بالإعلال، كالإعلال بالنقل، والإعلال بالقلب، والإعلافل بالحذفِ، ولم يهمل علماءُ العربيَّةِ البعدَ التعليمي في أثناءِ بيان الوظيفةِ العلميّةِ للميزان الصرفيّ، إذا رأوا أنَّ في استعمال هذهِ الوسيلة طريقة مختصرة في الإشارةِ إلى سلسلَة التغيرات التي تصيب الكلمة العربية، قال السيوطي (ت: ٩١١هـ) " قال أبو حيان: فإنْ قَلت: ما فائدة وزن الكلمة بالفعل ؟ قلت: فائدتُهُ التوصل إلى معرفةِ الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار"[٦٤].

وقد فَصَّلَ ناظرُ الجيش (ت: ٧٧٨ هـ) في بيان هذه الوظيفة فقال:" اعلم أنَّ الفائدةَ من وزن الكلمةِ بالفعل هي الإعلام بمعرفةِ الزائد من الأصل على طريق الاختصار؛ لأنَّ قولك في وزن أحْمر إنه أفعل، أخصر من قولك: الهمزة منه زائدة"[٦٥]، والذي يبدو أنَّ الإشارةَ إلى (الأصلي والزائد) كان هنا مثالاً إذ الرغبة في الاختصار في التعبير عن التغيرات التي تصيب الكلمة كانت تشمل غير (الأصلي والزائد) كذلك، يقول الخضر اليزدي (ت: ٧٢٠ هـ): " فإنَّ قلت: إن كانت معرفة الزائد والأصل لزم الدَّوْرُ، لتوقَف المعرفةِ على المقابلةِ بحروف الوزن، وتوقف المقابلةِ على المعرفةِ، وإن لم تكن إياها فما هي؟

قلتُ: استجلاب الخفَّةِ في بيان الأصلِ والزائد، والقلب، والحذف... فترى أنَّ في الوزنِ إشعارًا بالمذكورات لا يخفى على المتخاطبين، ولو جيءَ ببيان المذكورات لطال الكلام"[٦٦].

ولم يكن الدكتور أحمد كشك بعيدًا عن طريقه المتقدمين في البحثِ والتفكير حين ذهبَ إلى أنَّ الميزان الصرفيّ معيارٌ يُحدَّدُ من خلاله هيئة الكلمةِ من حيث حركاتُها وسكناتُها وأصليّها وزائدها، فضلًا عَمَّا فيها من حذفٍ أو تقديمٍ لبعض حروفها أو تأخيره، إلى غير ذلك من التغيرات التي تصيب الكلمة العربيّة[٦٧].

ونخلُصُ من هذا العرض إلى أنَّ علماءَ العربيَّةِ المتقدمين قد فهموا أنَّ للميزانِ الصرفيّ وظيفةً وُضِعَ ليؤدّيَها وهي التعبير عن سلسلةٍ من التصرفات التي تعرض للكلمةِ العربيَّةِ، وهي التي مرَّ ذكرها، كبيان الأصلي والزائد، والحذف، والقلب، والإعلال وغير ذلك، ولم تكن وظيفةُ هذا الميزان عندهم هي إيجاد تطابق صوتي وتماثل نطقي بين الكلمة الموزونة ووزنها، وأكرّرُ المصطلحات الدقيقة التي استعملها ابن سيد البطليوسي للتعبير عن هذه الحقيقة أو الوظيفة العلميّة للميزان الصرفيّ فأقول إنَّ وظيفة الميزان الصرفيّ ليست المشاكلة اللفظية أو المماثلة في الصورة أو إيجاد التعادل في السواكن والمتحركات، وإذا كان ثمَّة وزنٌ آخرُ يمكن أن يحقّقَ مثل ذلك فهو الميزان التصغيري الذي يقوم على أساس إيجاد التماثل و المشاكلة بين الكلمة ووزنها.

وأحسبُ أنَّ هذه الحقيقةَ لابدَّ أن تكون ماثلةً في أذهانِ الدارسين وهم يحاولون تقويم نظرية الميزان الصرفي في الدرس اللغوي العربي أو يشرحون أساسَها الفكريّ.

المطلب الثاني: تفسير أحكام الميزان الصرفيّ

تبين لنا في هذا المطلب السابق أنَّ للميزانِ الصرفيّ وظيفةً محدَّدَةً عند اللغويين العرب، وهي اتخاذه وسيلة للتعبير عمَّا في الكلمةِ العربيَّة من أحرف أصول أو زائدةٍ، أو ما جرى فيها من تغيرات، كالحذفِ، والقلب، والإعلال، ولم يكن من تلك الوظائف إقامة مماثلةٍ صوتية بين الكلمةِ الموزونةِ ووزنِها.

وإثباتُ هذه الوظيفة للميزان الصرفيّ دليلٌ على أنه وسيلةٌ مقصودةٌ ومعيارٌ مختار عند علماء العربيّة يتناسب مع الطبيعة الاشتقاقية للكلمةِ العربيَّة، ولكني أحسبُ أنَّ الذي يثبتُ أنَّ استعمالَ الميزان الصرفيّ كان يجري في تراثنا اللغويّ بحسب نظرية علميّة مقصودة هو إثباتُ أنَّ أحكامَهُ محاطةٌ بسلسلة من التفسيراتِ والتعليلات، إذ بها يتبين لنا أنَّ مثلَ تلك الأحكام لم توضعْ من غير قصدٍ، وإنَّما جرى اختيارُها بحسب أسسٍ علميَّة تتناسب مع طبيعة العربيّةِ من جهةٍ وأسلوب البحثِ اللغويّ المعروف عند العلماء العربيّةِ.

وغرضي في هذا المطلب هو أثباتُ هذه الفرضيّةِ، فرضيّةِ أنَّ أحكام الميزان الصرفيّ جرى اختيارها بحسب أسسٍ علميّة مقصودة، وقد سعيتُ - من أجل إثبات ذلك- إلى تدوين سلسلةٍ من التفسيرات التي نصَّ عليها علماءُ العربيّةِ، ولا سيَّما المتأخرين الذي عُنُوا بالتعليل على نحو ما نجد عند الخضر اليزدي في شرحه لشافية ابن الحاجب، وعند غيره من العلماء، وإثبات مثل هذه الفرضيّة ممكن اذا نظرنا في نماذجَ أو أمثلةٍ مختلفةٍ عن هذه الأحكامِ لا على سبيل الاستقراء التام.

أولًا: عِلَّةُ استعمال الفاء والعين واللام في الميزان

وقفَ علماءُ الصرف عند العِلّة التي ألجأت إلى وزنِ الكلمةِ العربيّةِ بالفاء والعين واللام، أو بما له دِلالة على (الفعل) دون غيره من الألفاظ، وقد ذهبوا إلى أنَّ ذلك قد كان بسبب دلالة الفعل على جميع الأحداث يقول الخضر اليزدي:" وإنَّما توزن الأبنية بالفاء والعين واللام لأنَّ مدلولَ الفعلِ أصلُ جميع الأحداثِ في المعنى، فإنَّ مَثَلَ الضَّربِ والذّهابِ وغيرِهما يصدق على كَلّهِ أنَّه فعلٌ فله عموم في الحقيقة يندرج تحته كلُّ ما صدر عن محدث، فكان المناسب أن يكون هو الوزنَ في اللفظ كما أنّه الأصلُ في المعنى"[٦٨].

وأكدّ أنَّ الذي سَوّغ أن يكون الفعلُ ميزانًا هو المعنى، وليس لأنَّ (فَعل) مكوّن من ثلاثة أحرف، ويقول:" فتعين الفعل بكونه ميزانًا إنما جاء من قبل المعنى لا من جهة كون لفظه ثلاثيًا"[٦٩]، ويبدو أنَّ هذا التفسير أكثرُ دقّةً من التفسير الذي يرى أنَّ من أسباب اختيار مادة (فعل) للميزان الصرفيّ هو أنَّ مخارجَ هذه الحروف الثلاثةِ تمثل مخارجَ أصوات اللغة. فالفاء من الأصوات الشفوية، واللام الأصوات اللثوية، والعين الأصوات الحلقية[٧٠].

ثانيًا: عِلَّةُ تكرارِ اللام في الميزان

نَصَّ علماءُ العربيَّةِ على أنَّه إن تكرَّر الأصلُ الثالثُ - وهو اللام[٧١] - كرَّرنا اللام في الميزان، كما في نحو: ضَرْبَبَ، التي توزنُ بـ:فَعْلَلَ، وكذا إنّ زاد الأصلُ على ثلاثةِ أحرفٍ نحو: دَحْرَجَ، وغير ذلك[٧٢].

وقد أحاط علماءُ العربيَّةِ هذين الحكمين بتفسيرات علميّةٍ تثبت أنَّ اختيارَ هذه الأحكام كان بناءً على أسسٍ واضحة، وكان التفسير قائمًا على أساسِ النظر إلى أنَّ الزيادةَ على الأصوات كانت قريبةً من اللام من أجل ذلك

تكررت اللام دون غيرها في الميزان، وقد كان هذا التفسيرُ هو المعوَّلَ عليه سواءٌ أكانت الزيادة بتكرار أصل من أصول الكلمة أم كانت بزيادةِ أصلٍ جديد، فعن زيادةِ أصل جديد يقول رضي الدين الاستراباذي مفسرًا: " فإنّ زادت الأصول على الثلاثةِ كَرَّرتَ اللام دون الفاء والعين لأنّه لما لم يكن بُدٌّ في الوزن من زيادةِ حرف بعد اللام، لأنَّ الفاءَ والعين واللام تكفي في التعبير بها عن أَول الأصول وثانيها وثالثها، كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلةِ الأصول بعد اللام أولى، ولما كانت اللامُ أقربَ كُرِّرَتْ هي دون البعيد"[٧٣]، وقال الخضر اليزدي: " فَإنْ قلت: لِمَ كُرِّرَت اللام ولم تكرر العين ولا الفاءُ فيما زاد؟ قلت: لأنَّ اللامَ هي المحلُّ الذي زادت الكلمة عندها على الفاء والعين واللام، بيانه أن جيمَ جعفر في مقابلةِ فاء فَعْلَل، وعينه في مقابلةِ عينه، وفاؤه في مقابلةِ لامهِ، وعند فائه تجاوز الموزون عن الزنةِ، وتقاعدت الزنة عن الموزون، فالحاصل أنَّ التجاوز والتقاعد إنّما نشأ عند اللام فهو أولى بالتكرار لنسلم ترتيب الفاء والعين واللام وتلحق الزنة بالموزون ويَحصُلَ الغرضُ الذي هو الوزن"[٧٤]، يقول أيضًا:" وإنما لم يُعَبَّرْ عن التكرار بلفظه في الزنة، بما وَقَعَ مقابلًا لما تقدّم المكرَّرَ من الحرف الأصليّ، كما تقول في جَلْبَبَ فَعْلَلَ، فإنَّ الزائد فيه الباء الثانية، فيعبَّر عنها باللام، إذ هي التي وقعت مقابلة للباءِ الأولى، والباء الأولى حرف أصليٌّ، لا زائدة، لأنَّه لما كان في الموزون التكرار وجب أن يكون في الزنةِ كذلك؛ ليكون مشعرًا بوجوده في الموزون"[٧٥]. ولم تقتصر على الإجابة عن التساؤل حول عِلّة تكرار اللام دون غيرها، بل شمل ذلك وشمل معه الإجابة عن التساؤل حولَ عِلّه عدم التعبير عن الزائد بلفظه حين يكون هذا الزائد لام الكلمة.

ثالثا: عِلّةُ عدم التعبيرعن الزائد بلفظِهِ

الثابتُ في الصرف العربي أنَّ وزنَ الكلمة المزيد فيها يكونُ بحسب أصلها إذا كان الحرفُ الزائد مبدلًا من تاء الافتعال، فوزن اضطربَ، واذْدَكَرَ: افْتعَلَ لا افْطَعَلَ، ولا افْدَعَل،هذا هو المشهور من مذاهبِ الصرفيين.

وقد عُني الخضر اليزدي بإيراد تفسيرات اللغويين وتعليلهم لوزن مثل هذه الألفاظ بحسب أصلها، لا بحسب ما تنطق به، إذ أورد تعليلين يفسران هذا الحكم، وهما[٧٦]:

١- لم يعبر عن الزائد بلفظه لأنهم قصدوا بيانَ أَصلِ الزنة في هذا الموضع.

٢- إنَّ التعبير عن الزائد بلفظه يؤدي إلى تكثير الأوزان، ومعنى ذلك أنَّ وزن اضطربَ مثلًا يكون: افْطَعَلَ، واظْلَم هو افْظَعَلَ، واذْدَكَرَ: هو: افْدَعَل إلى غير ذلك.

ورأى الخضرُ اليزدي هذين التعليلين مرجوحين، وأنشأ تعليلًا فَسَّرَ به هذا الحكم، ويمكن وصف هذا التعليل بأنَّه تعليل صوتيّ ينسجم مع منهج علماءِ العربية في توظيف الحقائق الصوتية في الدراسةِ الصرفيُّة، وتقوم فكرةُ التعليل الصوتي عند الخضر اليزدي هنا على أساسِ القولِ إنَّ امتناع الإبدال والإدغام في الميزانِ جاءَ بسببِ عدم وجودِ المقتضي لهذا الإبدالِ والإدغامِ فيه، فإذا كان إبدال التاء طاءً في اضْطَرَبَ قد حدث بسبب مجاورة الضاد المطبقة للتاء المنفتحة – مثلًا- إذ عدم الإبدال يؤدي إلى نشأةِ ثقل نطقيّ يسعى المتكلم للتخلص منه، فإنَّ هذا الثقل لم ينشأ في لفظة الميزان، وهو افْتَعَلَ، يقول الخضر اليزديّ:" الأصَحُّ أن يقالَ:

الإبدال والإدغامَ قد يكون كلُّ واحدٍ منهما في الموزون دون الزنةِ، وقد يكون الإدغام بالعكس أيضاً، والأمرُ في هذا راجعٌ إلى وجود المقتضى، ألا تراك تقول في زنةِ فُزْدُ - من الفوز بإبدال التاء دالًا-: فُلْتُ لا فُلْدُ، وفي زنةِ ثَبَتَّ: فَعَلْت، لا فَعَتَّ، وفي قِرْطَعْب: فِعْلَلّ، بالإدغام لا بالإظهار، فعدم التعبير عن الزائد بلفظه في المبدل، لعدم مقتضى للإبدال، اذ لو كان المقتضي قائمًا في الزنةِ، كما هو في الموزون لقلبت التاء فيها قلبتها فيه "[٧٧].

رابعًا: عِلّةُ تضعيف عين الميزان

إذا كانت عين الكلمة الموزونة مُضعَّفةً كَرَّرنا ما يقابلهُا في الميزان، فيقال في وزنِ قَطّع: فَعَّل[٧٨]، ويقرر الصرفيون حقيقة صوتية يُفسرون بها هذا التضعيف، وهي كراهة اجتماع الحرفين المتماثلين، ورأوا أن هذا التفسيرَ الصوتي يكون واحدًا سواءُ أكان في الكلمة الموزونة أم في الميزان، قال الجاربردى (ت: ٦٤٧هـ): " وذلك أنهم يكرهون اجتماعَ الحرفين من جنس واحدٍ لذلك أدغموا عند اجتماع المثلين، ولما كُرِّر الحرف علم أنَّ عنايتَهم بالثاني كعنايتهم بالأول فوجب التعبير عن الثاني بما عُبّرَ به عن الأول"[٧٩].

ويقول الشيخ زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ):" ووزن كَرَّمَ فَعَّل، فعَبَّر عن الرّاء الثانية بما عَبّرَ به عن الأولى، تنبيهًا على أنَّ الاعتناءَ بالحرف الثاني فهو بالأول لأنهم يكرهون اجتماعَ المثلين، ولذلك أدغموه عنده "[٨٠].

خامسًا: عِلّةُ تخصيص أوزانٍ للتصغير

خَصَّصَ الصرفيون أوزانًا مستقلَّةً للتصغير، وهي:، فُعَيْل، و فُعَيْعِل، وفُعَيْعيل، وقد تناوَلَ بعضُ اللغويينَ العِلّةَ التي من أجلها كان هذا التخصيص، والنظر في هذه النصوص التفسيرية يكشف أنَّ هذا الصنف من الوزن كان الغرضُ منه عندهم هو تحقيق التطابق الصوتي بين الوزن والكلمةِ الموزونة(المصغرة). وقد مَرَّ بنا ما جاء عند ابن السّيد البطليوسي من أَنَّ المرادَ بالتصغير هو وزنُ الكلمةِ بما يشاكلُ لفظها، وأنَّهم أرادوا به المماثلة في الصورة وتعادل السواكن والمتحركات[٨١].

وبعد أَن عَرَضَ رضي الدين الاستراباذي أصول الميزان الصّرفيّ وَضَّحَ ما يخرجُ على هذا الميزان فقال:" وقد ينكسر هذا الأصل المهّد في أوزان التصغير، إذ قصدوا حَصْرَ جميعها في أقرب لفظ وهو قولهم: أوزان التصغير ثلاثة: فُعَيْل، و فُعَيْعِل، وفُعَيْعيل ... وإنما كان كذلك لأنَّهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يشترك فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها "[٨٢].

ولم يبتعدْ الدّرسُ اللغويُّ الحديثُ عمّا قدّمه علماءُ العربيَّةِ المتقدّمونَ في شأنِ الوزنِ التّصغيريّ، إذ ما زال هذا الدّرسُ يفهمُ أنَّ المرادَ بالوزنِ التّصغيريّ هو بيانُ ما أصابَ الكلمةَ من تغيّرٍ في حركتِها وسكونِها، يقول الدكتور محمد عبدالعزيز عبد الدايم: " ولا يخفى أنَّ أوزانَ التّصغيرِ ليست وزناً حقيقياً للكلمات المصغرةِ، فحين نرى أنَّ الكلماتِ: أُحَيْمِد وشُوَيْعِر ومُضَيْرِب – مثلاً – على وزنِ التّصغيرِ: فُعَيْعِل لا نكون قد وزنّا هذه الكلمات التي تختلف فيما بينها من حيثُ أصالةُ الحروفِ وزيادتُها، وهو الأمرُ الذي لا يكشفُهُ هذا الوزنُ، وإنّما

بيّنّا خطواتِ التّصغيرِ التي تتمثّلُ في ضمِّ الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ساكنة ثالثةً وكسر ما بعدها، ومن ثمَّ رأينا أن تكون أوزان التصغير وزناً للعملية الصّرفيّة وليس للكلمات، أو هي للأوزان التي تمَّ تصغيرُها بإجراءاتٍ واحدةٍ ".

لقد برهنت هذه النماذجُ التي اخترناها (أَمثلَةً) على أنَّ اختيار أحكام الميزان الصرفي أو بناءَها كان يجري بحسب أساليب علميّة وقواعد منهجية مقصودة، ولم يكن منها تحقيق التطابق الصوتي بين الوزن والكلمة الموزونة في جميع المواضع، وقد استدللتُ على هذه الحقيقةِ العلميّة بهذا الأسلوب المنهجي في البحث والتفكير الذي تمثل هنا بتعليل أو تفسير أحكام الميزان الصرفي، إذ كشف هذا المنحنى في اللجوء إلى التفسير أنَّ أحكام الميزان كانت مقصودة، وجرى بناؤها في منظومة البحث الصرفي العربي على النحو الذي يتوافق مع طبيعة البحث[٨٣]، وإن كان ذلك قد يبدو غير متماشٍ مع البحث اللغويّ الحديث في بعض جوانبه، على نحو ما رأينا عند نقاد الميزان الصرفي فيما سبق.

المبحث الرابع تقويمُ نظريةِ الميزان الصرفيّ عند المحدثين

إنَّ منهج التفكير العلميّ السليم يفرضُ تقويم النَّظريات العلمية آخذين بنظر الاهتمام السياق الذي ظهرت فيه مثلُ تلك النظريات، والذي نلاحظه أنَّ النقد الذي وُجِه لنظرية الميزان الصرفي في قسم من الدراسات الحديثة كان منطلقًا من التفكير اللغوي الحديث، فحين شاعت في الدّرسِ اللغوي الحديث فكرةُ أنَّ وظيفه الدراسةِ اللغويَّة هي وصف الظاهرة اللغوية وتحليلها على نحو ما هي عليه في الواقع جاء نقد بعض المحدثين أو رؤيتهم للميزان الصرفي منطلقة من هذا اللون من التفكير يقول الدكتور عبد الصبور شاهين:" لأنَّ مهمة الوزن تقدير عناصر الكلمة على ما هي عليه في الواقع النطقي، وتصوير كلِ تغيير في احتوائها أو في مواقعها"[٨٤]، ولا شَكَّ في أنَّ هذه المهمة متساوقة مع الدرس اللغوي الحديث ولا سيمَّا البنيوي منه.

والذي استقرَّ في تصوّري أنَّ تقويمَ نظرية الميزان الصرفيّ (أو أيّة نظرية) لابّد أن يستند إلى السياق العلميّ الخاصِ بها الذي نشأت فيه، وهذا ما سنعمد إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: اتّساق نظرية الميزان الصرفي مع مفهوم الصرف عند علماءِ العربيّةِ

لقد مَرَّ بنا في هذا المبحث السابق ذكرُ الوظيفة العلمية التي رأى علماءُ العربيّة أَنَّ الميزانَ الصرفي قد وُضِعَ من أجل تحقيقها، وهي التعبير عمَّا في الكلمةِ العربيَّةِ من أصالةٍ وزيادة، أو ما يحدُث فيها من تغيير بالقلب المكاني وغير ذلك ممّا هو مدوّنٌ في كتب الصرف العربيّ.

والنظر في مفهوم الصرف ووظيفته عند علماء العربيَّة يكشف أنَّ الميزان الصرفي جاء متساوقًا مع هذا بالمفهوم أو الوظيفة، يقول رضي الدين الاستراباذي:" والمتأخّرون على أنّ التصريف علمٌ بأبنية الكلمةِ، وبما يكون لحروفها من أصالةٍ وزيادةٍ وحذف وصحّةٍ وإعلالٍ وإدغامٍ وإمالةٍ، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك"[٨٥]، ثم جاءَ بعد هذا التعريف تحديد الغرضِ الرئيس من الوزن فقال: " لأنَّ الغرضَ الأهمَّ من وزن الكلمة معرفةُ حروفها الأصول وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات

لحروفها بالحركةِ والسكون"[٨٦]، فجاء تعريف الصرف، والغرضُ من الميزان الصرفيّ متساوقَين، فإذا كان الصرفُ يُعْني بمعرفةِ ما في الكلمة من أصالةٍ وزيادةٍ وتغيير في قلب وغير ذلك فإنَّ الميزان الصرفي هو الأداةُ المناسبة للتعبير عن ذلك كلّه بإيجاز، ولا يقفُ أمُر المساوقةِ هذه على ما بين مفهوم الصرف ونظرية الميزان من تحقُّقٍ بل يشمل ذلك أيضًا ما بين وظيفةِ الصرف ووظيفه الميزانِ، والذي أعنيه بوظيفةِ الصرف هنا هو ما عناه ابن عصفور(ت: ٦٦٩هـ) حين أشار إلى ذلك في حديثه عن تقسيم الصرف فهو يرى أنَّ الصرفَ قسمان[٨٧]: قسم يُعني بجعل الكلمة الواحدةِ على صيغ مختلفة لتؤدي معاني محدَّدةً، نحو: ضَرَبَ، وضَرَّبَ، وتضارَبَ، ومَضْرِب، وكذا اختلاف صيغ الاسم من تصغير والتكسير، وقال عن هذا القسم من التصريف: "وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف، فلذلك لم نُضمنْه هذا الكتاب إلا أنَّ أكثره مبنيٌّ على معرفةِ الزائد من الأصلي، فينبغي أن تُبيَّن حروف الزيادةِ، والأشياء التي يتوصّل بها إلى معرفةِ زيادتها من أصالتها"[٨٨]، وقسمٌ آخر يعني بالنظر في تغيير الكلمةِ عن أصلها، من غير أن يكونَ لذلك التغيير أثرٌ في المعنى، كالإعلال والإبدال والقلب المكاني وغير ذلك يقول:" وينبغي أن نبيّن في هذا القسم الآخر حروف البدل والقلب، والأماكن التي تبدلُ فيها وتقلب والحروف التي تحذف، وأين يجوز نقل الحركةِ إلى الحرف؟ وأين لا يجوز ذلك؟ فإذا بَيّنا جميعَ ما ذكرناه في هذين القسمين فقد أتينا على جملةِ التصريف"[٨٩]، وجاءت نصوص علماءِ العربيَّة معبرةً عن هذا التناسب والتساوق بين مفهوم علم الصرف ووظيفته وبين نظرية الميزان الصرفي، يقول الخضر اليزديّ: " بعدما عرفت أنَّ الأبنية توزن بالفاء والعين واللام فاعلم أنَّ الزنة قد تكون باعتبار بيان الأصل... وقد يكون باعتبار بيان الحال، وبهذا الاعتبار إنْ كان في الموزون قلب أو حذف وجب أن تقلب الزنة أو تحذف مثل الموزون "[٩٠]، وفي هذا النصَّ فكرة جديرةُ بالوقوف عندها، وهي أنَّه ذو دلالة واضحة على أنَّ علماءَ العربيُّةِ فهموا وظيفةً صوتيةً يؤديها الميزان الصرفي، فحديث الخضر اليزدي عن أنَّ الزنةً قد تكون باعتبار الحال، وضرب لذلك مثلاً بالقلب والحذف فيه دَليلٌ على أنَّ ثَمَّة وزنًا للكلمة العربية يقوم على أساسِ مراعاةِ التماثل الصوتي بين الوزن والكلمةِ الموزونةِ، ولا شَكَّ في أنَّ هذا التماثل الصوتي يتوافق مع الدرس اللغوي العربي، ومع طريقة علماء العربية في البحثِ والتفكير، فالحذف من الكلمة الموزونة يقابله حذفٌ في الميزان، وكذا القلب في هذه الكلمة يماثله قلب في الميزان أيضًا، فهذا هو حدود التماثل الصوتي الذي يعمل الميزان الصرفي على التعبير عنه في علم التصريف العربي.

لقد قام الدرس اللغويّ العربيّ في مستواه الصرفيّ على رصد الجذور التي تشكل الأساسَ الذي تكوّن منه الكلمات، وعلى رصد الأوزان التي ترِدُ هذه الجذورُ بحَسَبِها[٩١]، وإذا أردنا للميزانِ الصرفي أن يعبر عن هذه الوظيفةِ، فلابَّد أن يكون معنيّاً بتمثيل أصول الكلمات وجذورها الأساس، لا أن يُعنى بالتحوّلات الفونولوجيّة التي تمُر بها الكلمةِ العربيّة، وهذا هو الذي يفسر قواعد الميزان التي لا تُمَثَّل: الإبدالَ(اصطبر- أفتَعلَ لا

افْطعَل، واذدكر- افْتَعَل لا افْدَعَل)، أو الإعلال(قال- فَعَلَ لا فال، سَعَى- فَعَلَ لا فَعى)[٩٢] فالبحث في أصول الكلمات والأوزان يفرضُ الطريقة العربية التقليدية في الميزان، لا تلك التي نادى بها بعض الدارسين المحدثين ممن ظنوا أن مسلمات البحث الصوتي تفرضُ تغيير قواعد الميزان وقد مَرّ بنا في المبحثين الأول والثاني ذكُر هذه الدعوةِ ونصوصها، ولكنّا نؤكد مَرّةً أخرى أنَّ القيام بهذه الوظيفةِ الصرفية والعمل على تمثيل أصول الكلمات العربيّة لم يمنعْ ظهور قواعدَ صوتيَّة للميزان الصرفي ولكنَّها قواعدُ تتماشى مع التحليل الصوتي للكلمة العربية ممَّا ورد في تراثنا الصرفيّ، على نحو ما نجد من مراعاةِ الحذف في وزن الكلمة، أو مراعاة صور القلب المكاني، أو الزيادة فهذا هو حدود التمثيل الصوتي للكلمة في الميزان الصرفيّ.

وإذا وجدنا بعض الدارسين المحدثين يؤكد أنّ الوزنَ المقطعيّ للكلمة هو المناسب انطلاقًا من مقولات الدرس اللغوي الحديث، فإنَّ طبيعةَ النظريةِ العربية في الصَّرْف ترى غير ذلك، ترى بأنَّ من الصيغ الصرفيةِ ما يحمل معها وظيفة نحوية على نحو ما نجد في الفعل المضارع " يَعْفُونَ " الذي يمتلك وزنًا مقطعيًا واحدًا هو: ي-ع/ ف ـُ ـُن/ في الوقف، أو يعفُون/ya'/fu:n

إلا أنَّ هذا الوزن لا يعبّر عن السلوك الوظيفي لمثل هذه الصيغ، إذ لصيغةِ " يَعْفُون" طبيعة متنوعة في التركيب اللغوي تختلف من موضع إلى آخرَ، إذ قد تكون مستعملة للتعبير عن جماعة الإناث فيكون مسندًا للفاعل نونِ النسوةِ، وقد تكونُ مستعملة للتعبير عن جماعة الذكور، فيكون الفعلُ مسندًا للفاعلِ واو الجماعة، والنون علامة على أنَّ الفعل مرفوع، وهذا الفعل في كلا الموضعين: " يَعْفُون"، والصرفيون أرادوا أنَّ يعبر الميزان الصرفي عن هذا السلوك الوظيفي للكلمة، فجاء في الموضوع الأول يفْعُلْنَ، وفي الثاني: يَفْعُون، فإذا كان التحليل الصرفي العربي يراعي هذا التنوع الوظيفي الصرفي والنحوي للصيغ فإنَّ الوزنَ الصرفي التقليدي وحده القادر على القيام بهذه العملية التحليلية[٩٣]، يقول الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدائم: "ولو حاولنا أن نجد وسيلة أخرى لوصف هذا التركيب تفرق بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية لما وسعتنا الحيلة"[٩٤].

المطلب الثاني: حدودُ ظاهرةِ التحليل المقطعيّ

إذا تجاوزنا الخلافَ الصوتيّ المعروف حول تعريف المقطع[٩٥] فإنَّ الرؤيةَ العلميةَ الدقيقةَ تفرضُ الاعتراف بأهمية التحليل المقطعيّ في الدراسةِ اللغويّةِ عامّةً، ولا سيَّما الصوتيةِ منها، فالمقطع هو أولُ تجمع صوتيٍّ ينطقُهُ المتكلمُ[٩٦]، فضلًا عن كونه حقيقةً موجودةً سواءٌ اعترفنا بأهميته أم لم نعترف وعن كونه وسيلةً أساسيّةً في اكتساب طريقة النطق المطابقة لنطق أصحاب اللغة[٩٧].

ولبيان أهمية التحليل المقطعيّ في الدراسةِ اللغويَّة الحديثةِ فإننا نلاحظ أنَّ سلسلةً من الدراسات المعاصرة أنشأت تستند إلى هذا التحليل في دراسةِ جوانبَ كثيرةٍ صوتية وصرفية ونحويَّة.

ولكننا – هنا- لا نريد أنَّ نناقش هذه المسألة، أو نعيد طرحهَا موجزةً أو مفصلةً، ولكنَّ الذي نريد بيانَهُ ومناقَشَتهُ هو: أيصلحُ التحليلُ المقطعيُّ هنا أو الوزنُ المقطعيُّ بديلاً عن الميزان الصرفي؟ ولا سيَّما بعد أن تبين

لنا في المطلب السابق أنَّ الوزنَ الصرفيّ جاء متساوقًا مع مفهوم الصرف ووظيفته في الدراسةِ اللغوية العربية، والذي أحسبُهُ أنَّ النظرَ الناقد في جملةِ مسائل تخصُّ التحليل المقطعي تدعو إلى القولِ إن التحليلَ أو الوزن المقطعيَ لا يقوى أن يكون بديلًا عن الميزان الصرفي في حدود تعريف الصرف ووظيفته في البحثِ اللغويّ العربيّ، ويمكن أن أشير إلى هذه المسائل على النحو الآتي:

١- يمثل (المقطعُ) أسلوبًا تحليلًا تاريخيًا قديمًا في البحث اللغويّ في الحضارات الإنسانية القديمةِ، يقول فندريس:" ففي عددٍ كبير من اللغاتِ يقوم الوزن على عددِ المقاطع، وذلك في لغاتٍ كانت تجهل الكتابة وحياة الشعر فيها كانت قائمةً على تقاليد شفويَّة"[٩٨].

واستدلُ فندريس على هذا الذي يقوله من أمر قدم التحليل المقطعي بالنظر في بدايات الكتابة يقول" ففي الكتابةِ الصوتية بُدِئ في تسجيل اللغة بتسجيل المقاطع"[٩٩].

وهذا يعني أنَّ تطور التفكير أو التحليل اللغوي قاد إلى التخلّي عن هذا التحليل (المقطعي) إلى تحليل الأصوات في السلسلةِ الكلامية بصورةٍ مفصلة، يقول فندريس أيضًا:" فالتقسيم إلى مقاطع سبق التقسيم إلى حروف، بل عاقه مدىً طويلًا أو قصيرًا، وكان لابدَّ من تحليل طويلٍ دقيق لتمييز عناصر المقطع"[١٠٠].

٢- والذي أحْسَبُهُ أن تقريرَ مثل هذه الحقيقةِ ذاتِ البعد التاريخي يؤكد أن التحليل الصوتي المفصَّل للأصوات في السلسلةِ الكلاميّة لا يناسبُهُ الاكتفاءُ بالوزن المقطعيّ للكلماتِ بل لابدّ من ميزانٍ يُقدّرُ العناصرَ الصوتية المفترضة والمتحققة ويمثلها تمثيلًا دقيقًا وهو الميزان الصرفيّ، يقول الدكتور ريمون الطحّان:" وقد تلاقي الدراسات العربيّة بعض النجاح في تحليل مفرداتها القصيرة بالعودة إلى مفهوم المقطع ولكنَّ الشائعَ المقبول هو أنَّ المفردة العربيَة تَحدَّدُ في معظم الحالات بالعودة إلى الأصل، والرجوع إلى الوزنِ"[١٠١].

وعَنى الطّحّان بالعودةِ إلى الأصل حقيقة أنَّ الأصل في العربية أو الجذر هو ثلاثي الأحرف[١٠٢]، وقد طغت هذه الحقيقة اللغَويّة على ما يحتملها من تحليل للكلمات العربيّة، وهذا يعني أنَّ التحليل الصرفي قد قام على أساسِ النظر إلى هذه الصيغة الثلاثيةِ ابتداءً، ولذلك فإنَّ الذي يناسب القول بالأصل الثلاثيّ هو الميزان الصرفيّ الثلاثي لا الوزنُ المقطعيّ الذي يستند إلى فكرةِ التجمع الصوتي الذي قد يكون ثنائيًا أو ثلاثيًا أو أكثر من ذلك. أما الرجوعُ إلى الوزن فيقصد به أنَّ الرجوعَ إلى الأوزان يصلحُ أن يكون أداةً للكشف عن معالم الكلمة وحدودِها، ثم إنَّ الوزنَ خاصةٌ من خواصِّ اللغات الساميّة، ومنها اللغة العربيّة[١٠٣]، والذي يظهر أنَ فكره الميزان الصرفي جاءت متناسبة مع طبيعة العربيّة فإذا كانت معظمُ اللغاتِ في العالم لا تمتلك قاعدةً تحدِّد بها الكلمات، فإنَّ العربيّة تنحصر مفرداتُها في أوزانٍ قياسيّةٍ مطردةٍ في المشتقات وغيرها[١٠٤]، ولذلك جاء الميزان الصرفيّ مناسبًا مع هذه السمة المتفردة للعربيَّةِ، والحقيقةُ التي ننتهي إليها هنا أنَّ التحليل المقطعيّ له أثرٌ

واضحٌ في توجيه سلسلةٍ من الأفكار والمسائل اللغويّةِ، ولم يعدْ إنكارُ هذا الأثرِ ممكنًا، ولا سيما فيما له صلةٌ بالموضوعات الصوتية والصرفية، ولكنَّ هذا الأثَر قد يتوقف عند حدود الميزان الصرفي، فالذي بدا- حتى الآن - هو أنَّ هذا الميزانَ وأحكامَهُ أكثرُ مناسبة للعربيّةِ وللدرس الصرفي العربيّ.

وهذا التمييز بين الوظيفتين: وظيفة التحليل المقطعيّ، ووظيفة الميزان الصرفي لا يمنع الإشارةَ إلى أنَّ التحليل المقطعيّ أساسًا لم يكن موضعَ تسليم عند اللغويين المحدثين، يقول الدكتور أحمد مختار عمر:" ثار الخلافُ في الدراساتِ المبكرة للأصوات حول أهمية المقطع فصرَّحَ بعضهم بأنْ لا أهمية له... ونقل كذلك عنSeriipture قوله: إنَّ الكلام لا يحتوي على قوالب من الأصوات كما تمثلها الحروف، أو أي مجموعات أكبر كالمقطع، بل أكثر من هذا اعتبره بعض اللغويين غريبًا"[١٠٥] وهذا النصُّ يغني عن تأكيد أنَّ هذا الإنكار يعبّر عن مرحلة متقدمةٍ في البحث اللغوي الحديث إذ لم يُعدْ من التفكير العلمي الدقيق إنكار أهمية المقطع في تعليم اللغة وتحليلها إذا كان ذلك في حدودِهِ التي تحتمله وتتطلبه.

المطلب الثالث: تأييد نظرية الميزان الصرفي في الدرس اللغوي الحديث

لقد أنشأت بعضُ الدراسات الحديثة في علم الصرف، ولا سيما تلك التي عُنيت بالدراسةِ الصرفية الصوتية فكرة أنَّ نقدَ الميزان الصرفي مُسلَّمَةٌ علميّةٌ معاصرة، ورأى روّادُ هذه الدراسات - على نحو ما مرَّ بنا سابقًا- أنَّ العملَ على نقدِ أحكام هذا الميزان، وإحلالِ الوزن المقطعي مكانه ضرورة علمية في التمثيل المجرد للغةِ، ولكنَّ هذا النقدَ لم يدم طويلًا ذلك بأنَّ ظهورَ النظريات اللغوية الجديدة، فضلًا عن تعمق الدراسة التحليلية أسهم في قراءة الميزان الصرفي قراءة علمية دقيقة تتناسب مع الدرس اللغوي العربي، وتلاحظ السياق العلمي الذي نشأ فيه مثل هذا الميزان، وقد أدرك المحدثونَ من الغربيين وغيرهم أنَّ الميزان الصرفيّ ابتكارٌ عربيٌّ خالص، يقول رونبز: " أسَّس في القرن الثامن سيبويه (مؤلفُ أول نحو تامّ للغة: الكتاب) الوصفَ الصرفيّ لها الذي بقى منذ ذلك الحين وهو يؤدي إلى تحديد الجذور المعجمية الثلاثية غالبًا للأفعال مثبتًا أنَّها تمثل أساسَ مجموعةٍ كبيرة من صيغ الاشتقاق والتصريف"[١٠٦]، ووضَّحَ بعضُ الدارسين العرب فكرةَ (الفرادةِ) العربيّة في ابتكار الميزان الصرفي، يقول الدكتور محمد عبد العزيز الدائم:" إنَّ الميزان الصرفي الذي اعتُمد عليه في الدرس الصرفي العربي بشكل قويّ قد كان أُنموذجًا فريدًا في الدرس اللغوي الدقيق، ذلك أنه فرّق بدقةٍ عاليةٍ بين التغييرات الفونولوجية والتغييرات الصرفية، فلم يسجل تغييرات الإعلال والإبدال والإدغام بسبب وعي الصرفيين العرب بالفرق بين هذين النمطين من التغيرات وقَصْرِهم الميزان على التغييرات الصرفية لا الفونولوجية"[١٠٧]، ويؤكّدُ هو أيضًا حقيقةَ الابتكار العربيّ للميزان الصرفيّ فقال:" كما يُعدَّ دُرَّةَ الصرف العربيّ هذا النموذج نموذج الميزان الصرفيّ القائم في أساسهِ على التمييز بين الحروف والحركات من جهةٍ وعلى الجذور(الحروف الأصلية) وحروف الزيادات الصرفية من جهة أخرى، وهو يمثل كلاً عربيًا خالصًا لا يشترك

معهم فيه أحدٌ، بل مّثَّل عملهُم هذا تحدّيًا للعقلية الغربية التي لم تألف في الصرف هذا النمط من التجريد"[١٠٨]، وتحدَّث الدارسونَ المحدثون عَمَّا سَمَّوه بمنهج الوحدة- التغيير في الدرس اللغويّ الحديث الذي يقومُ على أساسِ رصدِ تغييرات الكلمة حين تحوّل إلى أخرى اشتقاقًا أو تصريفًا، ومثل ذلك تحليل كلمة men من man فالوحدة man تأخذ تغييرًا أو عملية ما process، وهي التي يرمز لها بحرف p لاشتقاق الوحدة الثانية men، ويعبرون على ذلك بالرسم:

p

man ⟶ men

ويرون أنَّ ما في هذا المنهج من دراسةِ للتغيير الذي يحدُث في الكلمة هو شبيه بما في الميزان الصرفيّ من رصدٍ للتغيراتِ التي تحدث في الكلمةِ العربيَّة، ذلك بأنَّنا حين نحلل – مثلًا- اشتقاق (قاضٍ) من قضى ببيان أنه على وزن: فاعٍ نكون قد بينَّا ثلاثة تغييرات هي: إعادة ضبط الأصول، وزياده الألف، وحذف لام الكلمة[١٠٩].

فاع

قضى ⟵ قاضٍ

ثم يؤكد الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم فرادة منهج الميزان الصرفيّ العربيّ على المنهج الوحدة التغيير الغربي، فيقول:" على أَنَّ الميزان يتفوق على منهج الوحدة التغيير كثيرًا من حيث إنّه حين يرصد التغيرات يسجلها بصوره تجريدية متميزة تتلخص في بيانِ الجوانب الصرفية المختلفة لبنية الكلمة التي تدخلها التغييرات فتصبح المقارنة بين الوزنين كاشفة عن الوجه التي قام فيها التغيير"[١١٠].

ونظر الدارسونَ المحدثونَ إلى ظاهرةٍ مفادها أنَ الميزان الصرفي - في قواعده العربية المتوارثة- لا يعبر عن التغيرات الصوتية كالإبدال والإعلال والإدغام، ورأوا أنَّ هذا الدّرسَ الصّرفيَّ العربيَّ يفرق بين التغيرات الصوتية التي تصيب الكلمة، فلا يمثلها الميزانُ الصرفيُّ، وبين التغيرات الصرفية فيمثلها الميزانُ تمثيلًا دقيقًا ومجرّدًا، وهذه التفرقة شاهدٌ على أنَّ أُنموذجَ الميزانِ الصرفيّ يفوق على بعض التوجهات اللسانية الحديثة، يقول الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم:" ويعدُّ أُنموذج الميزان الصرفي في هذه النقطة أرقى ممَّا وصلت إليه الفونولوجيا التوليدية التي لا تقوم بهذا التفريق، يقرر اللغويون في ذلك أن الفونولوجيا التوليدية كما طورها تشومسكي وهال قد انُتقدت لفشلها في التفريق بين القواعد الصوتية والصرفية"[١١١].

ولذا كان الواجبُ أن يعمَدَ الدارسونَ إلى استخلاص وظائف الميزان الصرفي وإعادة صياغة لغةِ التعبير عنه بحسب السياق اللغوي الحديث، لا أن يعمدوا إلى نقده ووسمه بمخالفةِ الواقع اللغويّ وبما يجب أن تكون عليه الظاهرة اللغويَّة في واقعها المنطوق، وهذا التحديث للغة التعبير عن الميزان الصرفي صنعه بعض الدارسينَ المحدثين، تؤكّد إحدى الدارسات في بحثها عن الميزان الصرفي أنَّ " الميزان الصرفي يُعَدُّ من الآليات

الرئيسة في تطور اللغةِ العربية، وهو معيار مزوّدٍ بمنظومةٍ من الأوزنة التي لا يكاد يحصر عددها، وهو يعمل على وزن مشتقات جذر الكلم اللغوي العربي لمعجميّةٍ سياقيةٍ في ضبط تحولاتها من علائق التوليد والدخيل والتعريب والنحت والاقتباس... وأسرار النظم الصرفية، وأن هذه المنظومة نفسها قد تطورّت فتزودت بأوزانٍ جديدة لم يكن يعرفُها من قبلُ الأوائل"[١١٢].

خاتمة البحث ونتائجُهُ:-

دَخَلَ الميزانُ الصرفيُّ وأحكامُهُ عنصرًا مؤسسًا في لغةِ التعبير العلميّ في تراثنا الصرفي العربي فكان مثالًا بارزًا للغةِ التجريد التي لجأ إليها علماءُ العربيّة للتعبير عن مظاهر الاشتقاقِ والتصريف التي تتعرض له الكلمة العربيّة تعبيرًا موجزًا لا يستغنى عنه المتعلم ولا العالم المعنيّ بتحليل الكلمةِ العربيّةِ، وبيان ما فيها من أصالةٍ وزيادةٍ وحذف وغير ذلك.

ولكنَّ هذه الوسيلةَ التعليميةَ والتحليليّةَ نالَها في الدرس اللسانيّ الحديث شيء غير قليل من مظاهر النقدِ والتقويم، وحين ظهر تفكير لغويٌّ حديث صار قسمٌ منَ الدارسين ينظر إلى أن الواجبَ على الميزان الصرفي أن يطابقَ المنطوقَ (الموزونَ) مطابقةً تامّةً، ورأوا - تبعًا للتفكير الصوتي الحديث - أنَّ وظيفه الميزان هو إقامةُ تماثل صوتيّ بين الميزان والموزون، من أجل ذلك رأوا أنَّ في أحكام الميزان الصرفي التي تنظر إلى الأصل المفترَض خروجًا على المنهج اللغوي العلمي الدقيق، وكان رأي هؤلاءِ أنَّ التمثيل المقطعيَّ للكلمة هو الأسلوبُ العلميُّ الدقيقُ الذي ينبغي أن يَصيرَ إليه البحث اللغوي، ولكنَّ ثمُّةَ مشكلةً علميّةً ذات طابع منهجي سجّلناها في متنِ هذه الدراسةِ على أولئك الذي سمَّيناهم بنقاد الميزان الصرفي، وهي أنهم في نقدهم لأحكام هذا الميزانِ لم يصدروها عن مراجعةٍ دقيقة لمفهوم الميزان وفلسفته وأحكامهِ في مدوّناتِ علماءِ العربيّةِ، بل يبدو أنهم كانوا يصدرووها عمّا تلقّوه من أَحكامٍ وقواعدَ في معاهدِ الدرسِ والتحصيل، وإن كان ذلك لا يعنى قدحًا في هذه الأحكام والقواعد، فضلًا عن أنَّ بعضَهم كان يصدرُ موقفُهُ من الميزان الصرفيّ وأحكامه بناءً على ما كان يراه من صعوبةٍ لتلقيه عند المتعلمين وطلبةِ العلوم العربيَّةِ، فكانوا في ذلك يقوّمون نظرياتٍ أو مناهجَ علميةً دقيقةً بحسب مواقفَ تجريبيّةٍ تعليمية، ولاشكَّ في أن هذا مؤاخذة علميّة واضحة.

ونَصَصْنا على أنَّ هذه مؤاخذةٌ لأنَّ العودةَ إلى كتب علماءِ العربيّة تبين أنَّ للميزان الصرفي في التراث الصرفي وظيفةً أو مفهومًا قائمًا على أساسِ أنَّه أداةُ للتَّعبير عمّا كانت عليه الكلمة في الأصل، وهو أداةٌ – أيضا- للتعبير عن سلسلةِ التغيرات التي تصيب الكلمة العربيّة التي وُضِع الميزان الصرفيّ للتعبير عنها، وقد جاءت أحكام هذا الميزانِ متوافقةً مع مفهوم الصرف الذي ثبتَ في تراثنا اللغويّ العربيّ، ومع طبيعة العربيّةِ الاشتقاقية.

وممّا شَهدَ - عندنا- بأنَّ أحكامَ الميزانِ الصرفيّ كانتَ مقصودةً، وأنها بنيت بحسب مفهوم الصرف العربي وطبيعة الكلمة العربيّة هو أنها جاءت مُفسَّرةً أو مُعلّلةً، فبعد أن سَردْنا طائفةً من التعليلات، والتفسيرات لقسم من أحكام

الميزان الصرفي صار البُرهانُ العلميُ عندنا واضحًا في إثبات أنَّ هذه الأحكام جاءت مقصودةً، ولم تكن اعتباطيّة الاختيار والبناء والتدوين.

ورأينا أنَّ الالتجاءَ إلى التحليل المقطعيّ لابدَّ أن يكونَ على واعٍ دقيق بحدود هذا التحليل، فمّما صار مسلّمًا به أنَّ التحليل المقطعيّ قد غدا وسيلةً مهمةً في تعليم اللغاتِ، وفي تفسير سلسلةٍ من الظواهر اللغويّة، ولكنَّ هذا شيءٌ واتخاذَهُ وسيلةً بديلةً عن الميزان الصرفيّ شيءٌ آخرُ، فلو وازنّا بين (الميزان الصرفي) و(التحليل المقطعيّ) من حيث القدرةُ على التعبير عن التغيرات التي تصيب الكلمة العربية، فلاشكَّ في أنَّ (الميزان الصرفيّ) أكثرُ قدرةً وملاءمةً لأداء مثل هذه الوظيفة العلميّةِ.

ومن أجل ذلك رأينا سلسلةً معاصرةً من دراسات اللغوية بدأت تظهر مؤيّدةً للميزان الصرفي وأحكامِه، وصارت تقرؤه في ضوء ما جدَّ من دراساتٍ ونظرياتٍ لسانيّة وصنعت مقاربةً بينهما بل وجدنا دراسات معاصرةً تؤكد أنَّ (الميزان الصرفي) ابتكارٌ عربيٌّ خالصٌ جاء متوافقًا مع طبيعة العربية ونظامها اللغوي- كما بَينَّا- بل هو يتفوق أو يكاد يتفوق على بعض الأدوات الحديثةِ في النظريات اللسانيّةِ المعاصرة، على نحو ما رأينا من قدرة الميزان الصرفي العربي على التمييز بين التغيرات الصرفية والتغيرات الصوتية (التي لا يمثلها، كالإعلال، والإدغام، والإبدال)، وهو بذلك يتفوق على الفونولوجيا التوليدية التي لم تفلح في التمييز بين الاثنين، لذا رأينا انَّ البعد العلمي الصحيح يفرض - إنْ أردنا تحديث هذا الميزان - أن نعبر عن أحكامِهِ بلغةٍ تناسب وظيفته من جهة، وتوافق الدرس اللساني الحديث، لا أن نعمل على إلغائهِ ووسمه بالخلل والاضطراب.

الهوامش

(١) التصريف العربي من خلال علم الأصوات:٢٤.

(٢) في الصرف العربي ثغرات ونظرات، مجلة مجمع اللغة العربية، على الشبكة العالمية/ع٦: ٧٧.

(٣) ينظر: الصرف العربي:٧٧- ٧٨.

(٤) ينظر المنهج الصوتي للبنية العربية:٤٦.

(٥) المصدر نفسه: ٤٧.

(٦) المصدرنفسه:٤٨.

(٧) من وظائف الصوت اللغوي، نقلًا عن مقالة: الميزان الصرفي نظرة جديدة، للدكتور أحمد محمد عبد الدايم

(٨) علم الصرف الصوتي:٤٢.

(٩) ينظر: علم الصرف الصوتي:٤٣.

(١٠) المصدر نفسه: ٤٣.

(١١) التصريف العربي:٣١.

(١٢) المنهج الصوتي:٤٨.

[١٣] التصريف العربي: ٣١.

[١٤] ينظر: المصدر نفسه:١٠٩

[١٥] ينظر: المصدر نفسه:١٢٢.

[١٦] ينظر: المصدر نفسه:١٣٣.

[١٧] ينظر: المنهج الصوتي:٤٧.

[١٨] ينظر: المصدر نفسه:٤٧.

[١٩] ينظر: المصدر نفسه:٤٨.

[٢٠] يقصد الامام عبد القاهر الجرجاني، (ت: ٤٧١هـ) أو (٤٧٤هـ).

[٢١] المنهج الصوتي: ٤٨.

[٢٢] ينظر: المصدر نفسه:٤٩.

[٢٣] الصرف وعلم الأصوات:٢٧.

[٢٤] الصرف العربي ثغرات ونظرات:٩١.

[٢٥] المصدر نفسه: ٩١-٩٢.

[٢٦] ينظر: في الصرف العربي ثغرات ونظرات:٩٢-٩٣.

[٢٧] مقالة: الميزان الصرفي- نظرة جديدة.

[٢٨] إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي صفحة

[٢٩] المصدر نفسه.

[٣٠] ينظر:الميزان الصرفي نظرة جديدة

[٣١] ينظر: إشكالية الميزان الصرفي

[٣٢] مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: ١١٨.

[٣٣] الميزان الصرفي نظرة جديدة

[٣٤] من وظائف الصوت اللغوي٢٤، نقلًا عن الميزان الصرفي- نظرة جديدة.

[٣٥] المنهج الصوتي للبنية العربية:٣٨.

[٣٦] ينظر: المصدر نفسه,

[٣٧] المصدر نفسه ٤٩.

[٣٨] ينظر ما كتبه الدكتور غانم قدوري الحمد في: المدخل إلى علم الأصوات العربية:٢١.

[٣٩] التصريف العربي: ٧٧.

[٤٠] ينظر: المصدر نفسه: ٣١

[٤١] الميزان الصرفي نظرة جديدة.

[٤٢] ينظر: دراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر ١٦١

[٤٣] أبحاث في أصوات العربية:٨.

[٤٤] المدخل إلى علم أصوات العربية:٢٠٢.

[٤٥] ينظر: المصدر نفسه:١٩٧-٢٠٢.

[٤٦] ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية:٤٧.

[٤٧] ينظر: المصدر نفسه:٤٨.

[٤٨] الميزان الصرفي نظره جديدة

[٤٩] اشكالية الميزان الصرفي واحلال المقطع الصوتي

[٥٠] إشكالية الميزان الصرفي:

[٥١] من وظائف الصوت اللغوي:٢٤، نقلا عن الميزان الصرفي نظرة جديدة.

[٥٢] اشكالية الميزان الصرفي:

[٥٣] ينظر: وظائف الصوت اللغوي:٣٢، نقلًا عن الميزان الصرفي نظرة جديدة، وإشكالية الميزان الصرفي:.

[٥٤] إشكالية الميزان الصرفي:

[٥٥] ينظر المصدر نفسه:

[٥٦] إحياء النحو: المقدمة أ.

[٥٧] إحياء النحو: المقدمة، ب.

[٥٨] المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة: ١٥.

[٥٩] يقصد أبا عثمان المازني (ت: ٢٤٨هـ)، صاحب كتاب: التصريف الذي عُني ابن جني بشرحه في كتابه هذا المنصف.

[٦٠] المنصف شرح تصريف المازني ٤١.

[٦١] أدب الكاتب ٢١٥، وما في هذه النسخة ((ويقال: طعام مؤوف، تقديره: مفول، ولا يقال: مأيوف ولا مأووف)).

[٦٢] الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١٧٢/٢ – ١٧٣.

[٦٣] شرح شافية ابن الحاجب ١٢/١ – ١٣

[٦٤] همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٤١٠/٣

[٦٥] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٩٠٢/١٠ – ٤٩٠٣.

[٦٦] شرح شافية ابن الحاجب ١٣٨/١، وينظر: شرح الشافية للجاربردي (مجموع الشافية ١٤٢/١ – ١٤٣).

[٦٧] من وظائف الصوت اللغوي ٢٤، نقلاً عن: الميزان الصرفي عن مقالة: الميزان الصرفي نظرة جديدة، للدكتور أحمد محمد عبد الدايم

[٦٨] شرح شافية ابن الحاجب ١٣٤/١

[٦٩] المصدر نفسه ١٣٦/١

[٧٠] المهذب في علم التصريف ٣١ – ٣٢.

[٧١] ينظر: المنصف ٤١

[٧٢] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: لرضي الدين الاستراباذي ١٣/١

[٧٣] المصدر نفسه

[٧٤] شرح شافية ابن الحاجب ١٣٧/١

[٧٥] المصدر نفسه ١٤١/١.

[٧٦] ينظر: المصدر نفسه ١٤٠/١

[٧٧] المصدر نفسه ١٤٠/١

[٧٨] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي ١٣/١ – ١٤.

[٧٩] شرح الشافية (مجموع الشافية) ١٤٧/١ - ١٤٨

[٨٠] المناهج الكافية في شرح الشافية (مجموع الشافية) ١٤٦/١

[٨١] ينظر: الاقتضاب ١٧٢/٢ – ١٧٣

[٨٢] شرح شافية ابن الحاجب ١٤/١

*النظرية اللغوية في التراث العربي ١٧٤

[٨٣] سنفصل في هذه المسألة في المبحث القادم إن شاء الله .

[٨٤] المنهج الصوتي للبنية العربية ٤٧.

[٨٥] شرح شافية ابن الحاجب ٧/١

[٨٦] المصدر نفسه ١٢/١ – ١٣.

[٨٧] ينظر: الممتع الكبير في علم التصريف ٣٣.

[٨٨] المصدر نفسه

[٨٩] ينظر: المصدر نفسه ٣٤.

[٩٠] شرح شافية ابن الحاجب ١٤٩/١.

[٩١] ينظر: النظرية اللغوية في التراث ١٦٩ – ١٧٠.

[٩٢] ينظر: المصدر نفسه ١٧٦ حـ(١).

[٩٣] ينظر: المصدر نفسه ١٧٧

[٩٤] ينظر: المصدر نفسه

[٩٥] ينظر: دراسة الصوت اللغوي ٢٨٣ – ٢٨٧

[٩٦] ينظر: دراسة الصوت اللغوي ١٨٩، والمدخل إلى علم أصوات العربية ٣٢٣

[٩٧] ينظر سلسلة الأسباب التي أوردها الدكتور أحمد مختار عمر شواهد على بيان أهمية دراسة المقطع في: دراسة الصوت اللغوي ٢٨١ – ٢٨٣.

[٩٨] اللغة ٨٤

[٩٩] المصدر نفسه

[١٠٠] المصدر نفسه ٨٤ – ٨٥

[١٠١] الألسنية العربية ٧٣/١

[١٠٢] ينظر: المصدر نفسه

(١٠٣) ينظر: المصدر نفسه

(١٠٤) ينظر: المصدر نفسه ٧٣/١ – ٧٤

*ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية ٣٢٣

(١٠٥) دراسة الصوت اللغوي ٢٧٩.

(١٠٦) ينظر: نظرية الصرف العربي – دراسة في المفهوم والمنهج، للدكتور محمد عبدالعزيز عبد الدايم ٤١

(١٠٧) المصدر نفسه ٤٥، وينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي ١٧٥

(١٠٨) النظرية اللغوية في التراث العربي ١٧١

(١٠٩) ينظر: المصدر نفسه ١٧٠ – ١٧١

(١١٠) المصدر نفسه ١٧١

(١١١) نظرية الصرف العربي ٤٥

(١١٢) الميزان الصرفي وأثره في تطور اللغة العربية – دراسة استقرائية تحليلية، للسيدة نادية زريق، الخاتمة – ي

المصادر والمراجع

- أبحاث في أصوات العربية، للدكتور حسام سعيد النعيمي، ط(١) دار الشؤون الثقافية – بغداد ١٩٩٨ م.
- إحياء النحو، للأستاذ إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي – القاهرة ٢٠١٤ م.
- أدب الكاتب، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع – القاهرة ٢٠٠٥ م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسيّ (ت ٥٢١ هـ)، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا و الدكتور حامد عبدالمجيد، دار الشؤون الثقافية – بغداد ١٩٩٠ م.
- الألسنية العربية، للدكتور ريمون الطحان، ط(١) دار الكتاب اللبناني – بيروت ١٩٧٢ م.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، للدكتور الطيب البكوش، ط(٣) المطبعة العربية – تونس ١٩٩٢ م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط(١) دار السلام – القاهرة ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧ م.
- دراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر، ط(٤) عالم الكتب – القاهرة ١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦ م.
- شرح شافية، للعلامة الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ) (ضمن: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط)، ط(١) دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٣٥ هـ-٢٠١٤ م.
- شرح شافية ابن الحاجب، للخضر اليزدي (أتمّه سنة ٧٢٠ هـ)، تحقيق: الدكتور حسن أحمد العثمان،ط(١) منشورات ذوي القربى – قم /إيران ١٤٣٣ هـ.
- شرح الشافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن و محمد الزفزاف و محمد محي الدين عبدالحميد، نسخة مصورة عن طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت في: انتشارات مرتضوي / إيران.
- الصرف وعلم الأصوات، للدكتور ديزيره سقال، ط(١) دار الصداقة – بيروت ١٩٩٦.
- علم الصرف الصوتي، للدكتور عبدالقادر عبدالجليل، ط(١) دار أزمنة – عمان / الأردن ١٩٩٨ م.

• في الصرف العربي – ثغرات ونظرات: للدكتور فوزي حسن الشايب، بحث منشور في: مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية – العدد ٦، ربيع الأول ١٤٣٦ هـ- ديسمبر ٢٠١٤م: من ص ٧٣ – ص ١٧٨.

• اللغة، لـ: ج. فندريس، ترجمة: عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، كتبت مقدمة المترجمين سنة: ١٩٥٠ م، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة.

• المدخل إلى علم أصوات العربية، للدكتور غانم قدوري الحمد، مطبعة المجمع العلمي العراقي – بغداد ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ م.

• الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ط(١) مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ١٩٩٦ م.

• مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، للدكتور نعمة رحيم العزاوي، مطبعة المجمع العلمي العراقي – بغداد ١٤٢١ هـ- ٢٠٠١ م.

• المناهج الكافية في شرح الشافية، للشيخ زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) (ضمن: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط)، ط(١) دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٣٥ هـ- ٢٠١٤ م

• المنصف شرح تصريف المازني، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط(١) دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٩ هـ- ١٩٩٩م.

• المنهج الصوتي للبنية العربية – رؤية جديدة في الصرف العربي، للدكتور عبدالصبور شاهين، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠م.

• المنوال النحوي العربي – قراءة لسانية جديدة، للدكتور عز الدين مجدوب، ط(١) دار محمد علي الحامي – تونس ١٩٩٨ م.

• الميزان الصرفي وأثره في تطور اللغة العربية – دراسة استقرائية تحليلية: للسيد نادية زريق، رسالة ماجستير بإشراف الدكتور قويدر قيطون، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي / الجزائر ١٤٣٧ هـ- ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦ – ٢٠١٧.

• نظرية الصرف العربي – دراسة في المفهوم والمنهج، للدكتور محمد عبدالعزيز عبدالدايم، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – الحولية الحادية والعشرون – ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١م.

• النظرية اللغوية في التراث العربي، للدكتور محمد عبدالعزيز عبدالدايم، ط(١) دار السلام – القاهرة ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٦ م.

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط(٢) دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٦ م.

- الأبحاث المنشورة على الشبكة الدولية

• الميزان الصرفي – نظرة جديدة: للدكتور أحمد محمد عبدالدايم عبدالله، منشور في شبكة الألوكة – ١٤٣٢ هـ- ٢٠١١م.

• إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع، للدكتور سعيد الشواهنة، جامعة النجاح الوطنية ٢٠١٢ م.